بسم الله الرحمن الرحيم

{وَقُل رَبِّ زِدني عِلمًا}

صدق الله العظيم

تم بحمد الله كتابة هذا الملف إبتغاءاً لوجه الله تعالى لا إلى مصلحه أو غيرها وسيبقى هذا الملف حاملاً اسمي إلى أن ألقى الله

محتوى الملف

محاضرات إقتصاد كلي

المنهج كامل

نرجوا منكم الدعاء لأني قد بذلت جهداً كبيراً حتى أصل لهذه النتيجه

حمدي وجيه 01020975139

CamScanner

د/محمود سالم | محاضرة ① | ١٣/٢/٢٠٢٤

حسابات الدخل القومي

الاقتصاد الكلي

١-الدخل القومي. ٢-محددات الدخل القومي. ٣-السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي
٤-الأرقام القياسية للأسعار. ٥-الدورات الاقتصادية.
٦-الإدارة المالية والموازنة العامة للدولة. ٧-سياسات التجارة الدولية.
٨-النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

حسابات الدخل القومي

طريقة فنية لتصنيف وجوه النشاط الاقتصادي المتعددة للمجتمع وتقدير تيارات الدخل التي تحققت خلال العام الناتجة من المبادلات الاقتصادية التي أدى إليها النشاط الإنتاجي أو هو مؤشر لمعرفة وضع النشاط الاقتصادي في الدولة خلال فترة زمنية وتبدأ هذه السنة الميلادية للميزانية المصرية يوم ٧/١ وتنتهي يوم ٦/٣١ بعدها بعام.

قطاعات الاقتصاد القومي

١-حساب القطاع الإنتاجي:- يسمى بقطاع الأعمال فهو كل المؤسسات والأفراد المنتجين وهو الحساب الرئيسي بين حسابات الدخل القومي ويضم جميع الوحدات المنتجة للسلع والخدمات في المجتمع وتكون المشروعات الانتاجية هي العصب الرئيسي لهذا القطاع سواء مشروعات خاصة أو حكومية وتوجد الخدمات المقدمة ولكن بمقابل مادي نقدي وتعتبر هذه الخدمات جزءًا من الناتج القومي الإجمالي ويلاحظ أنه لا تظهر قيمة للمنتجات الوسيطة وذلك لتلافي ازدواج الحساب وهو أكبر حساب من حساب القطاعات.

الوحدات الادارية الحكومية مثل الصحة والسجل المدني والادارات التعليمية.

الأشخاص الذين يقدمون خدمات بمقابل مادي مثل المحامي ومكتب الضرائب.

سمي الناتج القومي بالاجمالي بسبب وجود ناتج قومي صافي والناتج الاجمالي هو الناتج قبل أخذ الضرائب أو أي شيئ تابع للدولة أما الصافي هو الناتج بعد خصم الضرائب.

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي - ((ثابت)).

سميت المنتجات بالوسيطة لوجود منتجات نهائية فالوسيطة هي التي تستخدم لصناعة مادة أخرى كالخشب أما النهائية هي التي تستخدم بدون تحول مثل الخبز.

السلعة:- شيئ مادي منظور كالهاتف.

الخدمة:- شيئ غير مادي غير ملموس كالخدمة التعليمية والطبية.

لا يظهر أي استهلاك جانب المشروعات الانتاجية لأن هذا الاستهلاك ينصب على المنتجات الوسيطة اللازمة لإنتاج المنتجات النهائية لذلك يوصف بالاستهلاك الانتاجي أو الوسيط.

Subject : .... Date: / /

٢- حساب القطاع العائلي :- يعرف بقطاع الافراد الاستهلاكيين وهو يضم الأفراد والعائلات كمتلقين للدخول وكمشترين للسلع والخدمات الاستهلاكية ودافعين للضرائب عن دخولهم ومدخرين لجزء من هذه الدخول ويضاف إليهم الهيئات التي لا تهدف للربح وتكون إيرادات هذا القطاع من الأجور مقابل العمل في القطاع الانتاجي والأرباح الموزعة عليهم كعائد على ملكيتهم للمشروعات ويضاف إليهم ما تلقوه من الحكومة مثل المعاشات والاعانات ضد البطالة وغيرها ومن الممكن فضلاً عن هذا أن يتلقى الأفراد مبالغ محولة إليهم من أقاربهم في الخارج تعتبر إيراداً لهم وتمثل نفقات الأفراد في مشترياتهم من السلع والخدمات الاستهلاكية من القطاع الإنتاجي وهو ما يطلق عليه الاستهلاك الخاص ويدفع الأفراد بعض الضرائب المباشرة للحكومة مستحقة على دخولهم من أجور وأرباح التي سبق أن حصلوا عليها من القطاع الانتاجي.

حساب القطاع العائلي = الأجور + الأرباح + المعاشات + الإعانات + التحويلات من الخارج

الهيئات التي تعمل لهدف غير الربح مثل دور المسنين والأيتام والجمعيات الخيرية والتعاونية والمستوصفات الخيرية والمال الزائد منهم يعرف بالفائض وهو يقسم بتحديد وفقاً للقانون

الإعانة ضد البطالة غير موجوده في الدول النامية كمصر.

الضرائب المباشرة هي التي فرضت على الفرد أو المشروع نفسه أما غير المباشرة هي التي فرضت على شخص كسائق الأجرة فيطرض سائق الأجرة الزياده على الركاب فيدفعها أيضاً ولكن بطريقة غير مباشره.

تكون المرونة قريبة من الواحد عندما تكون السلعة ضرورية

٣- حساب القطاع الحكومي :- يبين إيرادات الحكومة ونفقاتها الجارية وفي جانب الايرادات نجد الضرائب المباشرة التي تدفعها المشروعات للدولة وكذلك صافي الضرائب غير المباشرة والتي تدفعها هذه المشروعات ويقع عبؤها على المستهلك ونجد أن الضرائب المباشرة التي يدفعها الأفراد للدولة من أهم المصادر لإيرادات الدولة وفي جانب النفقات الحكومية يظهر الاستهلاك الحكومي من السلع والخدمات الاستهلاكية من القطاع الإنتاجي وكذلك المدفوعات التحويلية التي سبق أن دفعتها الحكومة للأفراد.

حساب القطاع الحكومي = ضرائب مباشرة + ضرائب غير مباشرة - (نفقات حكومية + مدفوعات تحويلية).

وهنا القطاع منظم مقابل الضرائب.

CamScanner

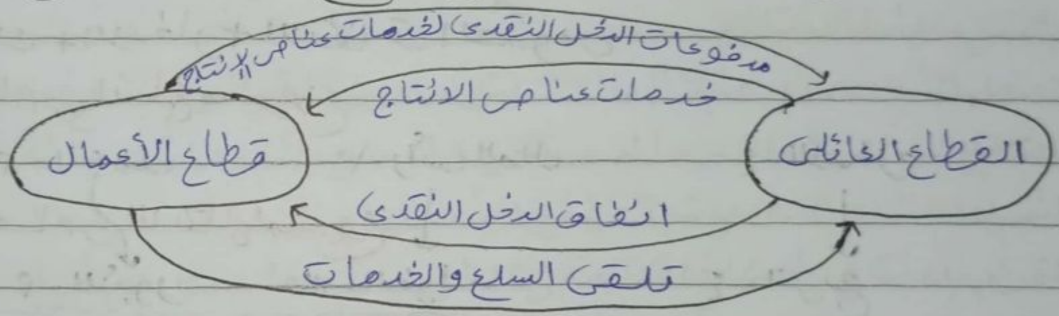
٤- حساب القطاع الخارجي: هو التجارة الخارجية وهو صافي الفرق بين قيمة المبيعات للخارج والمشتريات الجارية من المنتجات الأجنبية أي الفرق بين الصادرات من السلع والخدمات والواردات منها ويجب تناول الحساب بشيء من الاحتراس لطبيعته الخاصة لأن هذا القطاع الخارجي لا يعتبر قطاعاً من القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد القومي بل انه يعتبر قطاع خارج الاقتصاد القومي لأنه إنما ينصرف إلى كافة الاقتصاديات الأجنبية أو العالم الخارجي.

حساب القطاع الخارجي = الصادرات - الواردات.

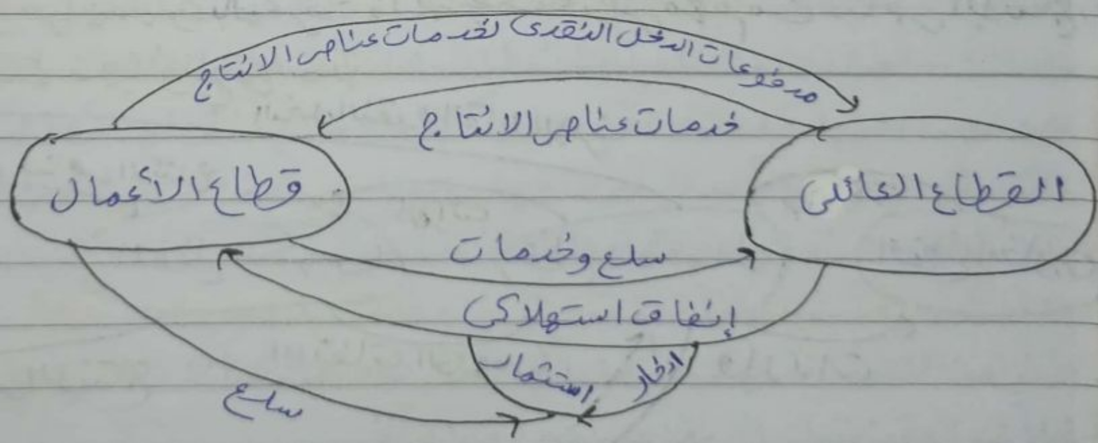
ارسم اقتصاد ذو قطاعين ((اقتصاد مغلق))

الهدف منه معرفة تيار الدخل في الاقتصاد القومي

التيار الدائري للدخل والإنفاق بين قطاع الأعمال والقطاع العائلي



حلقة التدفق الدائري في نموذج اقتصادي من قطاعين وبمدخرات



الدخل = الاستهلاك + الادخار المستهدف

الدخل = الاستهلاك + الاستثمار المستهدف

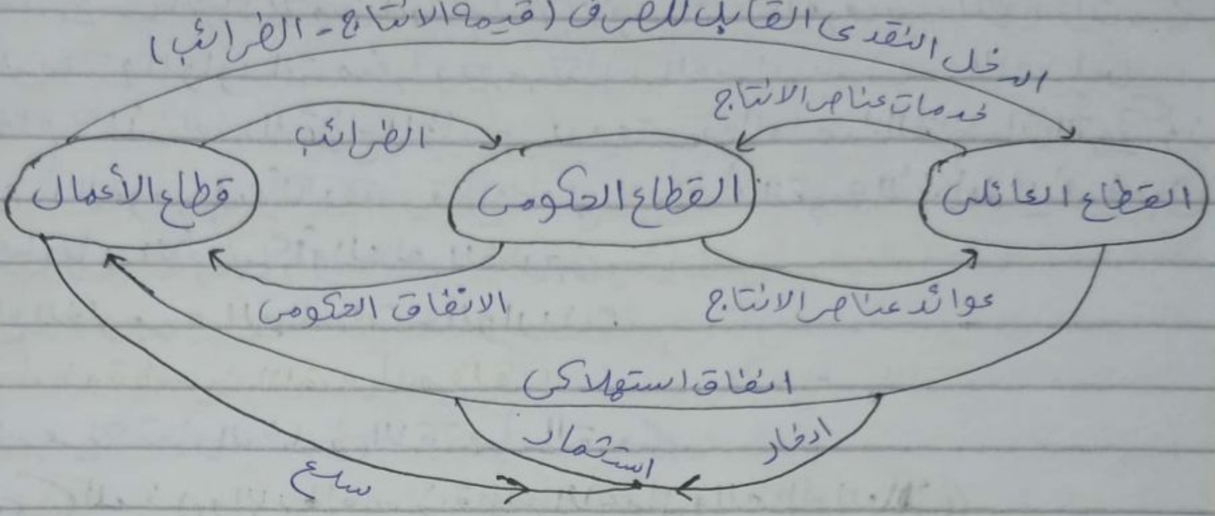
الادخار المستهدف = الاستثمار المستهدف

CamScanner

باقي محاضرة 1

Subject : .... Date: / /

الرسم اقتصاد مغلق ذو ثلاث قطاعات



الدخل = الاستهلاك + الادخار + الانفاق الحكومي

عناصر انتاج مشروع

١- الأرض ٢- العمل ٣- رأس المال ٤- الادارة

عوائد عناصر الانتاج لمشروع

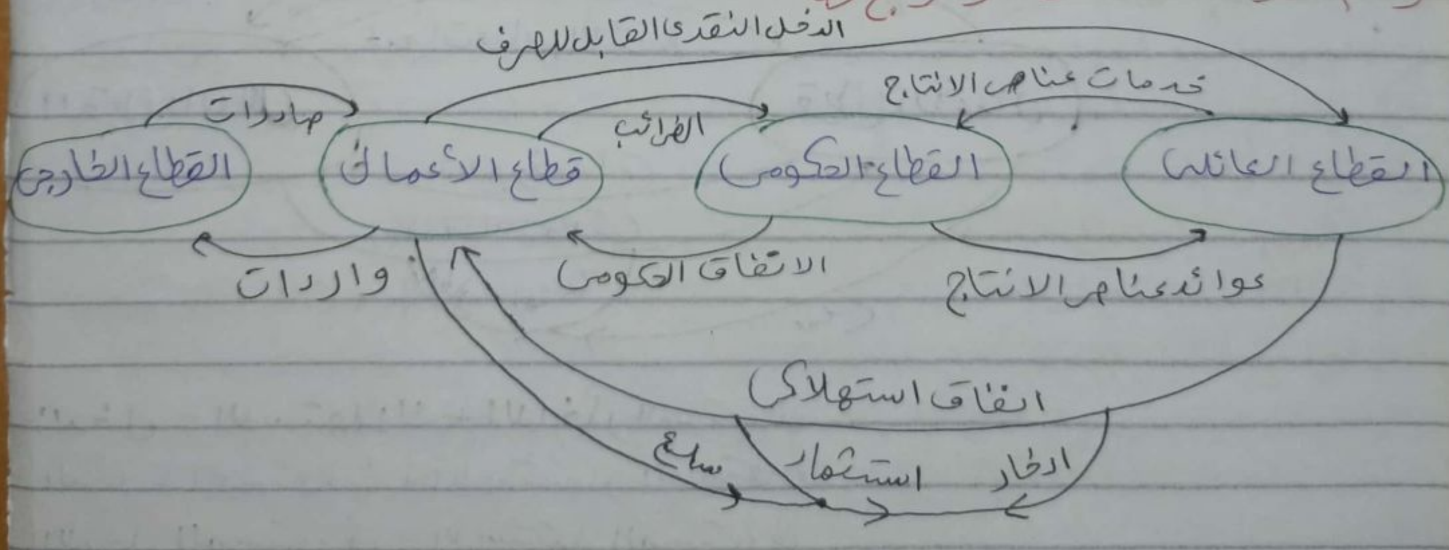
١- الريع أو الإيجار ٢- الأجور ٣- الفوائد ٤- الربح

التعريف العام للدخل القومي

هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي شاركت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية عادة سنة

تم إضافة عنصر مؤخراً يسمى بالمعرفة فأصبحت عنصر مهم من عناصر الإنتاج.

الرسم اقتصاد مغلق ذو أربع قطاعات



التيار الدائري للنشاط الاقتصادي

يتميز النظام الاقتصادي الحديث بالتشابك المتبادل بين الوحدات الاقتصادية المختلفة ويتصف بدرجة كبيرة من التعقيد وهذا يتمثل في العلاقات القائمة داخل النظام الاقتصادي بين المنتجين وبين المستهلكين.

تحاول النظرية الاقتصادية تخطي هذه التعقيدات بالتركيز على العناصر الهامة لهذه العلاقات المتبادلة بالشكل الذي يساعد على استخلاص مجموعة من المبادئ العامة التي يمكن أن تساعد على شرح وتفسير التطورات الاقتصادية والتنبؤ بسلوكها مستقبلاً.

تعد العلاقة بين الانتاج الكلي والدخل الكلي والطلب الكلي من العلاقات الأساسية التي سيتم التعرض لها باستمرار في مجال دراسة النظرية الاقتصادية الكلية.

يقوم المنتجون بالانتاج بهدف الحصول على ربح في حين أن المستهلكين الذين يقومون بالشراء لهذا الانتاج.

الدخل الذي تحصل عليه العائلات يتولد نتيجة لقيامهم ببيع خدمات العناصر لقطاع الأعمال القطاع العائلي هو الوحيد الذي يشتري السلع والخدمات وينفق كل الدخول التي يحصل عليها لشراء الانتاج الذي ينتجه قطاع الأعمال.

القيام بالانتاج يؤدي لخلق الدخل الذي يستخدمه بدوره في شراء السلع والخدمات.

التيار الذي يوضح حركة النقود كمدفوعات للدخل يحتل أهمية خاصة نظراً لأنه يمثل الناتج أو الدخل القومي في هذا النظام الاقتصادي المنظم المبسط.

التيار الدائري للقطاع العائلي وقطاع الأعمال لا يمكن التمييز بين نقطة بداية ونهاية فيه وذلك لاستمرار هذا التيار دون تعطيل وهو بأن قطاع العائلات بانفاق كافة الدخول التي يحصلون عليها كعوائد لخدمات عناصر الانتاج من قطاع الأعمال على شراء المنتجات التي يقوم قطاع الأعمال بإنتاجها وسيستمر تدفق التيار الدائري للانتاج والدخل والانفاق وهكذا يتحقق توازن كلي.

لا يمكن إعتبار النظام الاقتصادي مغلقاً بالصورة السابقة؟

لأن هناك منافذ يمكن للدخل أن يتسرب منها وهناك مصادر إضافية للانفاق يتم من خلالها حقن تيار الإنفاق بإنفاق إضافي.

بالرغم من قيام قطاع العائلات بالادخار قد قابله قيام قطاع الأعمال بالاستثمار بنفس المقدار إلا أن هذا الوضع لا يعتبر توازناً لأن قطاع الأعمال لم يخطط أصلاً لهذه الزياده وبالتالي فهي زيادة غير مرغوب فيها

من الطبيعي عدم توقع استمرار قطاع الأعمال في الانتاج بنفس المعدلات السابقة نظراً لما يترتب على الزيادة غير المرغوب فيها من تزايد التكلفة التي يتحملها رجال الأعمال وهي الفوائد التي يدفعونها على رأس المال المعطل وتكلفة الايجارات.
التعادل بين الادخار والاستثمار المرغوب فيه ليس أمراً محتماً نظراً لأن الأفراد القائمين بالادخار قد يختلفون عن المستثمرين فضلاً عن وجود قوة تلقائية تعمل على تحقيق التعادل بين الادخار والاستثمار المرغوب فيه.

ما الذي يتطلب تحديده للتنبؤ بمستوى الدخل النقدي؟
١- الاستهلاك. ٢- الادخار. ٣- الاستثمار المخطط.

كيفية تحديد مستوى توازن الدخل
عندما يتساوى الدخل مع الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي أي عند تحقق العلاقة خ = ك + ث + م هذا من ناحية الانفاق الكلي ومن ناحية العلاقة بين المدخرات والاستثمارات فإن مستوى توازن الدخل يتقرر عندما يتساوى مجموع المدخرات مضافاً إليها الضرائب مع مجموع الاستثمارات مضافاً إليها الانفاق الحكومي أي عند تحقق العلاقة ل + ض = ث + م

تأثير التحويلات الحكومية على تحقيق توازن الدخل
يطلق على عائد القطاع الخاص من الايرادات الحكومية وبصفة عامة تعتبر الضرائب مدخرات متسربة فإذا لم تنفق حصيلة الضرائب المتحصلة تعتبر مدخرات حكومية وتعامل كالمدخرات الخاصة وتنفق الحكومة حصيلة هذه الضرائب في تقديم خدمات للقطاع الخاص وهو ما يطلق عليها التحويلات الحكومية مثل توفير الأمن ودفع إعانات البطالة وغيرها.
كلما زاد الانفاق الحكومي على هذه الخدمات قلت قيمة المدخرات المتسربة عن طريق الضرائب إذ أن التحويلات الحكومية في صورة الانفاق تعد بمثابة تخفيض لقيمة الضرائب المفروضة على القطاع الخاص فيمكن اعتبار التحويلات ضرائب سالبة من الناحية التحليلية وتشمل قيمة مجموع ما يتلقاه قطاع الأعمال من خدمات حكومية.

الدخل القومي بالنموذج الاقتصادي المفتوح

الاقتصاد المفتوح هو اقتصاد تلك الدول التي تتعامل مع العالم الخارجي اقتصادياً بالبيع أو بالشراء للسلع المختلفة أي تعمل بالاستيراد والتصدير.

من الصعب إن لم يكن مستحيلاً أن تكتفي دولة ذاتياً بدون علاقات إقتصادية مع دولة واحدة على الأقل ولتبسيط الدراسة والتحليل تم إفتراض أن النموذج موضع الدراسة لاقتصاد مغلق وهذا الجزء سيحلل أثر التجارة الدولية على مستوى الدخل في الدولة.

التصدير والاستيراد وأثره على الدخل القومي

يعرف التصدير بأنه قيام الدولة ببيع السلع والخدمات المحلية للعالم الخارجي.

يعرف الاستيراد بأنه شراء الدولة للسلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي.

يزيد التصدير من الطلب على السلع المحلية ويقل الاستيراد من هذا الطلب.

الاستيراد والتصدير تغيير ذاتياً في الإنفاق يسبب تأثيراً متضاعفاً لمستوى توازن الدخل وفي حالة تساويهما في القيمة ينعدم تأثيرهما على مستوى التوازن حيث أنهم مختلفين في الإشارة نظراً لأنهما عمليتي بيع وشراء.

نظراً لتعقد العلاقات النقدية التدفقية بنموذج الاقتصاد المفتوح ذو القطاعات الأربعة سيفترض غياب القطاع الحكومي لتبسيط الدراسة والتحليل أي أن الدخل النقدي الكلي سيكون هو الدخل التصرفي.

الميزان التجاري ومستوى الدخل

يعرف الميزان التجاري للدولة بأنه صافي ميزان الصادرات والواردات وعندما تفوق الصادرات والواردات فسيكون هناك صادرات صافية أو فائض في الميزان التجاري وعندما تفوق الواردات فسيكون هناك واردات صافية أو عجز في الميزان التجاري.

يؤثر صافي الميزان التجاري على مستوى توازن الدخل لدولة ما فيمكن أن يؤدي إلى زيادة مستوى الدخل كما يمكن أن يؤدي إلى نقصه.

وخلاصة القول فإنه يمكن إيجاد مستوى توازن الدخل في الاعتبار الفارق بين التصدير والاستيراد مباشرة وذلك باستخدام معادلة الإنفاق:

$$خ = ك + ث + (ص - س)$$

خ ← الدخل
ك ← الاستهلاك
ث ← الاستثمار
ص ← التصدير
س ← الاستيراد

الدخل القومي

هو مؤشر لقياس النشاط الاقتصادي في المجتمع في فترة زمنية عادة سنة.
الثروة القومية :- جميع ما يمتلكه المجتمع من عناصر الثروة البشرية والغير بشرية قوة عمل والآلات والأدوات الرأسمالية فهي رصيد المجتمع من عناصر هذه الثروة.
الدخل القومي :- ما ينتج باستخدام الثروة القومية من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.
فالثروة القومية تمثل رصيداً ثابتاً يتولد عنها السلع وهو الدخل القومي.
يتوقف مستوى الدخل على :- ١- حجم الثروة القومية. (vip)
٢- حجم النشاط الاقتصادي الذي يقدمه المجتمع لانتاج سلع وخدمات.

الانتاج القومي والناتج القومي والدخل القومي

تحويل الموارد وجعلها في هيئة سلع قابلة لاشباع الحاجات الانسانية وتكمن أهمية بالاستهلاك ويكون الإنتاج ممثلاً في إنتاج السلع وتقديم الخدمات وتتخذ أشكال كثيرة جداً لا يمكن حصرها.
ويعرف أيضاً بأنه كل ما ينتجه الاقتصاد القومي من سلع وخدمات في فترة زمنية عادة سنة فهو يتضمن السلع الوسيطة.
الناتج القومي :- الانتاج القومي بدون السلع الوسيطة فهو السلع النهائية.
الدخل القومي :- قيمة الناتج القومي محولة بالنقود.
في الإنتاج القومي يوجد تنوع المنتجات فهو مشكلة رئيسية للاقتصاد فهي تقدر كل ما هو موجود في المجتمع ولكن بالنقود.
علل :- يلجأ الاقتصاديون إلى استخدام النقود؟
للتعبير عن الكمية المنتجة من كل السلع والخدمات وذلك بضرب الكمية المنتجة في ثمنها في السوق ويعتبر نفس فكرة الإيرادات.
* يستخلص مفهوم الناتج القومي من مفهوم الإنتاج القومي *
هناك بعض الأعمال فيها صعوبة في القياواجهت العلماء فقاموا باستبعادها مثل الأعمال المنزلية التي تؤديها ربة المنزل وكذلك الخدمات التي يؤديها رب الأسرة بالإضافة للخدمات التي يؤديها الفرد لنفسه كالحلاقة وهذا كله لأنه يصعب على العلماء تقديرها بالنقود.
* إذا تم جمع إنتاجات المصانع في السلع الوسيطة يكون الناتج النهائي خاطئ بسبب حدوث تداخل في الحساب ولكن الناتج القومي يكون ناتج المصنع النهائي فقط ولكنها تصح في حالة الإنتاج القومي *

Subject: .... Date: / /

* إذا تم جمع قيمة الإسهام الإنتاجي لكل مصنع في إنتاج سلعة يكون الناتج مساوي لناتج السلعة النهائية فتكون العلاقة صحيحة حديد ـ صلب ـ جرار *

القيمة المضافة: القيمة التي تضيفها الوحدة الإنتاجية إلى قيمة ما تستهلكه من منتجات أو هي الزيادة في قيمة السلع المنتجة عن قيمة السلع التي استهلكتها خلال فترة زمنية معينة عادة عام ويطلق عليها تعبير الناتج القومي.

تقيس القيمة المضافة مقدار الإسهام الإنتاجي لهذه الوحدات.

المنتجات الوسيطة: مجموعة السلع والخدمات سواء كانت مواد أولية أو نصف مصنعة أو تامة الصنع التي دخلت في إنتاج سلع وخدمات أخرى.

المنتجات النهائية: السلع والخدمات التي لم تدخل في إنتاج سلع وخدمات أخرى.

التعريفات المختلفة للدخل القومي

١- من ناحية التوزيع
مجموع دخول المجتمع في فترة محدودة من الزمن عادة سنة مع ملاحظة ضرورة إهمال بعض الدخول مثل الدخول التحويلية وتعويضات البطالة وتعويضات العجز وترك الخدمة

٢- من ناحية الإنفاق
مجموع النفقات الحاصلة في المجتمع سواء تمت بهدف الاستهلاك أو الاستثمار وهذا ضمن فترة محددة عادة سنة

٣- من ناحية الإنتاج
مجموع قيم الناتج من السلع والخدمات الاقتصادية النهائية خلال فترة محددة عادة سنة.

تستخدم قيمة الإنتاج وليس كميته بسبب وجود صعوبة في حساب كميات الإنتاج لأنها ذات تميزات مختلفة لكل سلعة لذلك لابد من إيجاد وحدة تجمع الإنتاج والتعبير عن كمياته المختلفة وهي النقود.

يتم قياس الدخل القومي بالأسعار الثابتة والأسعار الجارية بغرض تسهيل معرفة معدلات النمو الحقيقية للدخل القومي بين سنة وأخرى وبين دولة وأخرى.

يعتبر الدخل القومي من أهم المؤشرات في النشاط الاقتصادي لأي مجتمع لأنه المؤشر الذي تنعكس عليه جميع أوجه هذا النشاط.

الإنتاج القومي: القيمة النقدية في السوق لكامل المنتجات من السلع والخدمات الاقتصادية التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة.

لا يمكننا إضافة السلع الوسيطة للناتج النهائي لأن قيمة المنتجات النهائية تشمل في داخلها على قيمة المنتجات الوسيطة وأن قيمة المنتجات الوسيطة هي جزء من قيمة المنتجات النهائية وسيكون من قبيل ازدواج الحساب أن تجمع المنتجات الوسيطة للقيمة النهائية.

الإنتاج هو السلع والخدمات الاقتصادية

الدخل القومى

المقيمون فى الوطن

يجرى تقسيم الأفراد فى المجتمع إلى مقيمين وغير مقيمين على النحو التالى :-

١- الأفراد :- يعتبر الفرد مقيماً فى دولة ما إذا عاش فيها بشكل دائم أو يحمل جنسيتها ويدخل ضمن هذه الفئة جميع أفراد السلك السياسى التابعة للدولة والمتواجدون فى مهمة فى الخارج وكذلك الطلبة الذين يتابعون دراساتهم وتحصيلهم العلمى فى الجامعات والمعاهد والمؤسسات العملية الأجنبية بمختلف أنواعها وجميع أفراد القوات المسلحة المتواجده خارج حدود الوطن بغض النظر عن فتر إقامتهم

٢- المؤسسات :- جميع المؤسسات الحكومية والبلديات والهيئات العامة والمشروعات الاقتصادية المتواجده على أرض الوطن وفروع الشركات الأجنبية القائمة فى الوطن.

٣- المنظمات الإقليمية والدولية :- تعتبر هذه من ضمن الوحدات غير المقيمة ولا تتبع الدولة التى تقوم على أرضها وبغض النظر عن مجال عملها أو مركزها الرئيسى.

مايدخل فى تقديرات الدخل القومى فقط المدفوعات التى تتم مقابل النشاط الإنتاجى لأفراد المجتمع كما أن الدخل القومى يتشكل من مجموع الدخول المتولده فى جميع القطاعات الاقتصادية كما أن الدخل يشمل دخول جميع عناصر الإنتاج.

الدخل القومى فى الدولة (أ) = دخل المقيمين فيها + دخل المقيمين المتحصل من دولة أخرى.

الدخل المحلى فى الدولة (أ) = دخل المقيمين فيها + دخل غير المقيمين فيها. ← VIP

فى الناتج القومى لا نحسب كل قيم الدخل حتى لا يحدث إزدواج فى الحساب.

القيمة = السعر × الكمية.

الأسعار الثابتة :- تستخدم فى المقارنة بين الانتاج فى العام الحالى وعام آخر.

الأسعار الثابتة = قياس الدخل بالأسعار الجارية = السعر الموجود فى السوق حالياً.

تتغير قيمة النقود من عام لآخر لذلك تزيد أسعار السلع.

عند ثبات الأسعار وحدوث زياده فى الدخل يكون ذلك بسبب الزياده فى الكميات.

المنظمات هى الوحدات الغير مقيمة.

VIP
الدخل القومى :- يكون بتحويلات العاملين بالخارج للدولة فقط وهم مقيمين.
الدخل المحلى :- لجميع المقيمين والغير مقيمين لأنه داخل الحدود السياسية للوطن.

الناتج القومى = الناتج المحلى عندما يتساوى الداخل مع الخارج.

الدخل الوطنى = الدخل القومى.

الدخل الحقيقى :- تيار من السلع والخدمات المنتجة فى المجتمع.

القيمة النقدية = الوحدة الشرائية:
الناتج القومي بالأسعار الجارية = الدخل القومي
الدخل الحقيقي هو الأفضل للاقتصاد القومي لأن قيمة المال تقل فيقل الدخل الحقيقي بسبب زيادة سعر السلع.
الدخل النقدي: زيادة أو تيار من النقود مع العلم أن قيمة النقود تقل.
عندما يكون دخل نقدي ونريد تحويله لدخل حقيقي نستخدم الأرقام القياسية:-

$$\text{الدخل القومي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل النقدي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار}} \times 100$$

الدخل النقدي:- تيار من القيم النقدية.
ما يهمنا هو الدخل الحقيقي وليس النقدي لأن الدخل النقدي يتأثر بالتقلبات في مستوى الإنتاج والتقلبات في مستوى الأسعار أي أنه يتأثر بالتقلبات الحاصلة في القوة الشرائية للوحدة النقدية.
الناتج القومي بسعر السوق:- قيمة السلع والخدمات الاقتصادية مقدرة بالأسعار التي تباع بها في السوق أي يساوي حجم الإنفاق على الخدمات.
الناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج:- مجموع الدخول التي تحصل عليها أصحاب عوامل الإنتاج المختلفة.
ويرجع الاختلاف بين التقديرين إلى أنه في بعض الأحيان تقوم الحكومة فيه بفرض ضرائب غير مباشرة على بعض السلع كما تقوم بمنح إعانات للمنتجين لذلك نجد أن قيمة المنتجات النهائية في السوق تختلف عن مجموع دخول عوامل الإنتاج بمقدار الضرائب التي تفرضها الحكومة إذ أن الضرائب غير المباشرة تدفع المنتجين إلى رفع أسعار هذه المنتجات في حين أن الإعانات التي تدفع للمنتجين لتخفيض اسعار المنتجات.
الدخل القومي بسعر السوق = الدخل القومي بتكلفة عوامل الإنتاج + الضرائب غير المباشرة - إعانات المنتجين.
تؤدي الإعانات إلى زيادة تكاليف الإنتاج عن سعر السوق والعكس في الضرائب.

الدخل الشخصي

يتم اسقاط أجزاء معينة لأسباب قانونية مثل الضرائب المباشرة على الشركة المساهمة وأقساط التأمينات الاجتماعية والأرباح غير الموزعة والتي يحتجزها الشركات لأسباب عديدة بالإضافة لما يستلمونه من اعانات من الحكومة أو أقاربهم المقيمين

بالخارج ويتحدد الدخل الشخصي بالمعادلة الآتية :-

الدخل الشخصي = الدخل القومي - (التأمينات الاجتماعية + الضرائب المباشرة + الأرباح المحتجزة أو الغير موزعة) + (الإعانات الحكومية + الإعانات الخارجية).

الدخل التصرفي :- يقيس مقدار القوة الشرائية المتاحة على الأفراد ويمكن اشتقاقه من الدخل الشخصي.

الدخل التصرفي = الدخل الشخصي - (الضرائب المباشرة + تحويلات الأفراد للخارج)

طرق قياس الدخل القومي

١- طريقة الناتج القومي :- ننظر من زاوية المصدر الذي يولد الدخل.
تقوم هذه الطريقة على أساس قياس قيمة كل السلع والخدمات النهائية التي أنتجت خلال عام "جميع القيم السوقية لتلك المنتجات" ويتم ذلك بأحد الأسلوبين التاليين (المنتج النهائي - القيمة المضافة).

٢- طريقة دخول عوامل الانتاج :- ننظر من زاوية المال الذي انتهى إليه هذا الناتج.
بتجميع كافة الدخول التي آلت لجميع الأفراد في المجتمع وتحت أي من الأسماء الأربعة "الأجور + الريع + الفائدة + الأرباح" نحصل على تقدير للدخل القومي.

٣- طريقة الانفاق على الناتج القومي :- ننظر من زاوية الاستعمالات التي خصصت هذا الناتج.
جمع كافة أنواع الانفاق اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية (الانفاق الاستهلاكي - الاستثماري - الحكومي - القطاع الخارجي) والذي لابد وأن يتساوى مع الناتج القومي وينقسم إلى الانفاق الاستهلاكي والاستثماري

الاستهلاك

يضم قسمين أساسيين هما الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام ويطلق عادة على مجموع هذين النوعين تعبير الاستهلاك الكلي ويرجع السبب الأساسي للتمييز بين كل من الاستهلاك الخاص والعام إلى أن حجم وتكوين هذين النوعين يخضع لعوامل مختلفة ويتضح أن الاستهلاك الخاص يخضع لاعتبارات الحاجة والضرورة في حين يخضع الاستهلاك العام لاعتبارات سياسية واجتماعية ودفاعية مختلفة.

* يعرف الدخل المحلي بالجغرافي لارتباطه ببقعة محدودة من الأرض التي يتم مزاولة النشاط عليها *

الاستثمار

استثمار داخلي :- الذي يتحقق داخل الاقتصاد القومي.
استثمار خارجي :- ما يتحقق نتيجة للعلاقات المتبادلة ما بين الاقتصاد القومي والاقتصادات الأجنبية.
ينقسم الاستثمار الداخلي إلى نوعين هما :-
١- الاستثمار في رأس المال الثابت ويتألف من الأصول الانتاجية كالآلات.
٢- صافي تغيرات المخزون في نهاية العام وهو قيمة المخزون الصناعي والتجاري سواء تعلق بمواد أولية أو نصف مصنعة أو تامة الصنع والذي يوجد في نهاية العام ويمثل هذا التغير الصافي إذا كان إيجابياً ومقدار إسهام النشاط الانتاجي للعام في هذا النوع من الاستثمار.
الاستثمار :- الإضافة إلى موجودات المجتمع.
رأس المال الثابت :- الذي يستثمر في العملية الانتاجية أكثر من دورة إنتاجية.
صافي المخزون :- الفرق بين المخزون أول المدة وآخر المدة.
الدخل القومي = الدخل المحلي + عوائد عوامل الانتاج المملوكة للمواطنين في الخارج - عوائد عوامل الانتاج المملوكة للأجانب في الداخل. VIP
ويكون لدينا ثلاث إحتمالات :-
١- إذا كانت العوائد المستحقة للمواطنين في الخارج تساوي العوائد المستحقة للأجانب في الداخل يكون الدخل الوطني = الدخل المحلي.
٢- إذا كانت العوائد المستحقة للمواطنين في الخارج أكبر من العوائد المستحقة للأجانب في الداخل يكون الدخل الوطني > الدخل المحلي.
٣- إذا كانت العوائد المستحقة للمواطنين في الخارج أصغر من العوائد المستحقة للأجانب في الداخل يكون الدخل الوطني < الدخل المحلي.
من الضروري الاشارة للترادف بين الدخل والناتج القومي لأن الدخل القومي عدد أصل المفاهيم المختلفة تعني الناتج القومي إلا أنها تختلف عن بعضها من حيث درجة الصفاء والشمول والاجمال والتفصيل
الاستثمار الصافي = الاستثمار الاجمالي - قسط الاهلاك
الناتج القومي = الاستهلاك + صافي الاستثمار
الدخل التصرفي = الاستهلاك الشخصي + الادخار الشخصي

محاضرة
[٤]

②

٢٠٢٤/٣/٥

Subject : .... Date: / /

محددات الدخل القومي

١- الانفاق الاستهلاكي. ٢- الانفاق الاستثماري.
٣- الانفاق الحكومي. ٤- صافي التجارة الخارجية

الدخل القومي على مستوى الفرد = الاستهلاك + الادخار.
الدخل القومي ككل = الاستهلاك الخاص + الاستهلاك الحكومي + الاستثمار الخاص + الاستثمار الحكومي + الاستثمار الخارجي
الانفاق الحكومي = الاستثمار الحكومي + الاستهلاك الحكومي.
الانفاق الاستهلاكي = الاستهلاك الخاص.
الانفاق الاستثماري = الانفاق الخاص.
صافي التجارة الخارجية = الاستثمار الخارجي = الانفاق الخارجي.
إجمالي الإنفاق = الدخل القومي

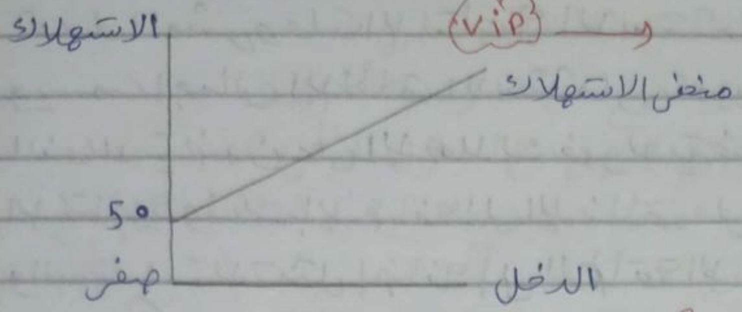
الانفاق الاستهلاكي

يقوم به الأفراد والعائلات والهيئات الخاصة التي لا تهدف للربح.
أكبر مكونات الإنفاق الكلي.

V.I.P

العوامل المؤثرة عليه :- ١- مستوى دخل الأفراد. ٢- نظام الضرائب السائد.
٣- العلاقة بين الدخل المتاح والدخل القومي. ٤- صورة توزيع الدخل القومي في المجتمع.
كلما زاد مستوى دخل الأفراد كلما زاد الاستهلاك.
عندما يكبر الدخل الشخصي يكبر الدخل القومي والعكس.
كلما أصبح توزيع الدخل بعدالة كلما ارتفع الدخل القومي.
الانفاق الاستهلاكي دالة في الأربع عوامل المؤثرة عليه (ل، د، ت، ض) وتعرف بدالة الاستهلاك
عندما يزيد الدخل يزيد الاستثمار والادخار فهي علاقة طردية.
العلاقة الدالية: صورة رياضية بين متغير تابع وآخر مستقل
الاستهلاك = الدخل.
الصورة العامة لدالة الاستهلاك ⇐ س = د (ل)
أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك هو الدخل.
العلاقة بين الدخل والاستهلاك علاقة طردية.
س = أ + ب ل
الحد الأدنى من الاستهلاك حتى لو انعدم الدخل.

دالة الاستهلاك لا تبدأ من الصفر. ← VIP



الانفاق الاستهلاكي

القرار بالاستهلاك = القرار بالادخار

مجموعهم = ١

الاستهلاك :- الجزء من الدخل الذي يوجه لشراء السلع والخدمات.

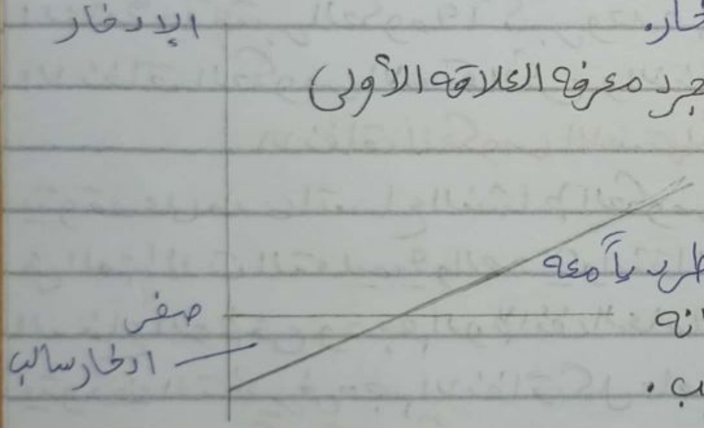
الإدخار :- الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك.

الادخار دالة في الدخل ⟸ خ = د (ل).

التصرف في الدخل يكون في شكلين ⟸ الانفاق على الاستهلاك ، الإدخار.

كل قرار متعلق بالاستهلاك يتعلق بالادخار.

بحيث يمكننا معرفة العلاقة الأخيرة بمجرد معرفة العلاقة الأولى



يتوقف الإدخار على الدخل ويتناسب طرديا معه

عندما يكون الدخل منخفض يتم الاستعانة

بمصادر خارجي ويكون الادخار سالب.

الدخل = الاستهلاك + الادخار

الانفاق الاستثماري

استخدام الموارد السلعية لزيادة رأس المال الحقيقي في المجتمع أو الإنفاق الذي تقوم به المشروعات الإنتاجية والأفراد بصفتهم مستثمرين وتقوم المشروعات بالإنفاق على شراء السلع مثل الآلات والمباني وغيرها ويجب قصر الانفاق الاستثماري عند حساب الناتج القومي على أوجه الانفاق التالية :- ١- إنشاء المشروعات الجديدة، ٢- التوسع في المشروعات القائمة.

٣- المحافظة على الطاقات القائمة بتجديد الهالك منها.

الاستثمار :- الإضافة لموجودات المجتمع.

هدف المشروعات الإنتاجية الاستثمارية هو الربح الأعلى ⟵ vip

ويسمى إجمالي الإنفاق الاستثماري تمييزاً له عن الإنفاق الاستثماري الصافي الذي لا يتضمن على الإهلاك فهو لا يتضمن السلع الوسيطة الداخلة في العملية الإنتاجية وذلك بالإضافة إلى الإنفاق على الاستثمار في الأصول المالية كالأسهم والسندات لا تمثل إضافة إلى الطاقة الإنتاجية الجديدة بل هو إنفاق أدى إلى نقل الملكية من مشروع لآخر.

يجب التفريق بين الإنفاق الاستثماري العيني والنقدي فالعيني يتضمن الحصول على رأسمالية أما النقدي فهو مجموعة الأموال المنفقة على الاستثمارات العينية.

الإنفاق الحكومي

الإنفاق على الاستهلاك الحكومي الذي تقوم به السلطات العامة في المجتمع إضافة إلى الإنفاق على الاستثمار الحكومي إلى جانب المشروعات الإنتاجية العامة وتعتبر الحكومة أكبر وحده إقتصادية في الدولة وينقسم إلى الانفاق الحكومي الاستهلاكي والانفاق الحكومي الاستثماري.

الانفاق الحكومي الاستهلاكي

يتوقف على مدى اتساع النشاط الحكومي في المجتمع ونوع الخدمات التي تكلفها الدولة في المجالات التعليمية والصحية والثقافية والضمان الإجتماعي وغيرها ومتطلبات الدفاع الوطني وحجم الوظائف العامة وغيرها.

يتوقف التغير في حجم الانفاق كل عام على الاعتبارات السياسية الجارية.

الانفاق الاستهلاكي الكلي = مجموع الإنفاق الحكومي الاستهلاكي في البنود المختلفة.

هو إقامة السلطات العامة للأصول الإنتاجية الجديده.

وتتحكم في الإنفاق الاستثماري الحكومي نفس الاعتبارات التي تتحكم في الاستثمار الخاص مع إدخال بعض الاعتبارات السياسية والاجتماعية في القرارات الحكومية لهذه المشروعات.

وإذا أضفنا الإنفاق الاستثماري الخاص إلى الإنفاق الاستثماري الحكومي نحصل على الاستثمار الداخلي بقسميه وأي تكوين رأس المال الثابت الداخلي والزيادة في المخزون في آخر العام.

CamScanner

الإنفاق الخارجي صافي المعاملات مع العالم الخارجي

لا يوجد اقتصاد لا يتعامل بالشراء والبيع مع الدول الأخرى.
معظم الدول تتعامل بالاستيراد والتصدير مع الدول الأخرى.
فإذا كانت الصادرات أكثر من الواردات فإن الناتج النهائي لهذا المجتمع يزيد وتضاف إلى مجموع إنفاق القطاعات الثلاثة السابقة باعتبارها الإنفاق المجتمعات الأخرى لشراء جزء من الناتج القومي.
وإذا كانت قيمة الواردات أكثر من الصادرات يجب استبعاد الزيادة من مجموع إنفاق القطاعات الثلاثة باعتبارها شراء سلع لم يتم إنتاجها داخل الاقتصاد القومي وتم إنتاجها في مجتمعات أخرى.
صافي التجارة الخارجية = إجمالي الصادرات - إجمالي الواردات.
لا يوجد اقتصاد مغلق لا يتعامل بالشراء والبيع مع الدول الأخرى.
معظم الدول تتعامل بالاستيراد والتصدير مع الدول الأخرى.

محاضرة ⑤ ⑳ ٢٠٢٤/٣/١٢

النقود

نشأة النقود

١- المقايضة :- تبادل سلعة بأخرى
شروط المقايضة ⇐ أن يتوافر سلعة عند كل طرف زائدة عن احتياجاته.
عيوب المقايضة ⇐ ١- التقابل المزدوج. ٢- وجود سلعة لا تصلح للتجزئة.
ظهرت النقود لتكون وسيط بين البائع والمشترى وتعالج عيوب المقايضة.
أول نقود ظهرت عبارة عن ذهب وفضة تعرف بالنقود السلعية وكانت قيمتها عالية تقاس بنسبة الذهب والفضة الموجودة.

وظائف النقود

١- تكون وسيط فى المبادلات. ٢- تحفظ قيمة السلع.
٣- أداة للمدفوعات الآجلة. ٤- مقياس للقيمة

النقود كوسيط فى المبادلات

قسمت النقود المبادلة إلى عملية بيع وعملية شراء وكل عملية منفصلة عن بعضها فترتب على ذلك عدم التزام البائع بالشراء من مشترى معين ولا يلتزم المشترى بالبيع إلى بائع محدد.
يستطيع البائع الحصول على أفضل المشترين.
يستطيع المشترى الحصول على ما يريد شراءه من أفضل البائعين.
تعطى النقود القوة الشرائية فى يد الأفراد.

النقود كأداة للاحتفاظ بالقيمة

هى مكملة لما قبلها فتؤجل استخدام النقود لفترة مستقبلية.
تتوقف على تمتع النقود بقبول عام.
يوجد فترة زمنية بين الحصول على الدخل وصرف الدخل.
أى شيء يتمتع بالقبول العام يعرف بالنقود.
قيامها بوسيط للتبادل يتوقف على توقعات الأفراد واعتقادهم باستمرار قبولها للمستقبل.

النقود كأداة للمدفوعات الآجلة

عند عمل عملية مؤجلة نقد رشراء سلعة ودفع سعرها فى وقت لاحق وهى تسهل فى عمليات البيع والشراء.
هى أهم الوظائف للنقود.

بدون النقود يتعذر تنفيذ العقود الآجلة ويتعذر الاقراض والاقتراض وهو لعدم وجود وحدة تقيس قيمة العقود الآجلة والقروض.
كما أن النقود أداة للمدفوعات الآجلة تسهل العمليات التي تتم في المستقبل فهي تسهل عمليات التبادل الاقتصادي في الوقت الحاضر.
يوجد في مصر بنك مركزي واحد.

أشكال النقود

١- نقود سلعية :- تقوم بوظيفة كسلعة وأداة للبيع والشراء "ذهب - فضة" وتم سكها تمييزاً لهم عن أنهم سلعة في شكل دائري أو مربع وتم تقسيمها لسهولة حملها وتخزينها ولأن قيمتها السلعية أعلى من قيمة النقود فيقيم بقيمة الذهب والفضة الموجود في العملة وسميت بالمسكوكات الذهبية والفضية ويطلق عليها نقود سلعية لأنها تستخدم كنقود وسلع في وقت واحد.

٢- نقود إلزامية :- ملزمة لجميع أفراد المجتمع وهي ملزمة من القانون وتتميز بارتفاع قيمتها القانونية عن قيمتها السلعية وتأخذ ٣ أشكال كالتالي

أ- عملات معدنية :- عملة مساعدة تطلق من وزارة المالية وتكون كميتها محدودة في المجتمع وقيمة المعدن في هذه العملة أقل من القيمة المسجلة عليها وقد حدد النقود حدود قصوى لها في سداد الالتزامات أي أنها لها قوة إبراء محدودة في سداد الالتزامات.

ب- عملات ورقية أو بنكنوت :- يطبعها البنك المركزي المصري بعملات مختلفة وحتى نصدر النقود يجب أن يكون معها غطاء ذهبي أي يقابل قيمتها من ذهب أما الآن فتغيرت الأوضاع فتصدر بدون غطاء ذهبي فالقانون هو الذي يحدد شكل غطاء العملة وليست ضرورياً أن يكون ذهباً وهذا لا يعني عدم وجود قواعد تحدد حجم النقود التي تصدرها الحكومة.

جـ- الودائع المصرفية :- من تضع مالها في البنك ولها نوعين وهما تحت الطلب حتى لا نأخذ فوائد ونأخذها في الوقت المراد أخذه فيها أو أن يكون أجله ثابت يؤخذ عليه فوائد ولا نسترده إلا بعد انتهاء المدة ويقع تحتها الشيكات والأسهم والسندات وتتوقف نسبة الودائع المصرفية على مدى تعامل المجتمع بها.

Subject : .... Date: / /

عرض النقود

كمية النقود المتاحة في المجتمع في فترة زمنية معينة.
أطلق عليها العلماء وسائل الدفع المتاحة.
كمية النقود المتاحة في المجتمع عديمة المرونة بالنسبة لسعر الفائدة.
يشمل صافي النقد المتداول والبنوك التجارية والودائع الجارية لدى البنوك التجارية.

محددات عرض النقود

١- النقود الورقية المتداولة. ٢- الودائع المصرفية.

الطلب على النقود

كمية النقود التي يرغب الفرد في الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة بدلاً من الاحتفاظ بها في شكل أصول مالية تدر عائداً.

ما الذي يجعل النقود مهمة؟

١- لوجود الثقة فيها. ٢- الراحة عند استعمالها.

النقود

أي شيء يتمتع بالقبول العام في الدفع والمبادلات وسداد الديون.

دوافع الطلب على النقود

١- المعاملات ٢- الاحتياط. ٣- المضاربة

المعاملات

الصفقات التي تتم في المجتمع سواء للأفراد أو المشروعات الانتاجية ويعتبر العامل الحفاز للأفراد أو المشروعات للاحتفاظ بثروتهم في شكل نقود ويبنى على خاصيتين هما الثقة في النقود والراحة في استعمالها ويتميز الطلب بدافع المعاملات بضعف العنصر الإرادي وهو الرغبة في الاحتفاظ بالنقود لمواجهة حاجات التعامل فهي وسيلة تطلب لغاية.

محددات كمية النقود بدافع المعاملات

١- مستوى الدخل القومي. ٢- حجم المبادلات.
٣- سرعة دوران النقود وهي دالة متزايدة.
يفضل الأفراد النقود لمواجهة المدفوعات التي تستلزمها المعاملات في حياتها اليومية.

الاحتياط

الدافع الذي يجبر الأفراد أو المشروعات على الاحتفاظ بالنقود لمواجهة الظروف الطارئة التي قد تحدث في المستقبل ليكونوا على استعداد للاستفادة من الفرص السانحة أو لمواجهة الحوادث الطارئة أو انخفاض أسعار بعض السلع أو الاستفادة من فرصة لعقد صفقة رابحة أو زيادة غير متوقعة في النفقات هو طلب إرادي نتيجة لقرار الوحدة الاقتصادية بناءً على احتمالات المدفوعات في المستقبل.

الوحدة الاقتصادية ⟸ الفرد أو المشروع.

يتوقف على مستوى الدخل القومي ويمثل معه علاقة طردية.

يمثل دافع المعاملات ودافع الاحتياط الجزء الأكبر من مجموع الطلب على النقود

المضاربة

يعرف بتفضيل السيولة وهو أن يحتفظ الأفراد بالنقود للاستفادة من فروق الأسعار وتحقيق الربح بسبب ما يحدث من تطورات في الحياة الاقتصادية وخاصة في سعر الفائدة فالأفراد الذين يتوقعون ارتفاع سعر الفائدة في المستقبل يحجمون عن استثمار أموالهم في أصول مالية طويلة الأجل ويحتفظون بنقودهم لاستثمارها في المستقبل وعلى العكس عندما يتوقع الأفراد والمؤسسات انخفاض سعر الفائدة في المستقبل فإنهم يسارعون إلى شراء الأصول المالية لتحقيق فوائد أكبر وتلخيصاً لذلك فهو عبارة عن استثمار الأرباح المحتجزة عند رجال الأعمال.

يتوقف الطلب بدافع المضاربة على سعر الفائدة وتكون كمية النقود المطلوبة بدافع المضاربة هي المتغير التابع وسعر الفائدة هو المتغير المستقل وتتميز بمرونة كبيرة بالنسبة للتغير في سعر الفائدة.

محاضره ٦ (٣٦) ٢٠٢٤/٣/١٩

السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادى

هيكل الجهاز المصرفى

يتكون هيكل الجهاز المصرفى فى مصر من البنك المركزى بالإضافة إلى ١٠١ بنك وتقسم هذه البنوك كالآتى :

أنواع البنوك

بنوك تجارية — بنوك استثمار وأعمال — بنوك متخصصة — بنك مركزى

البنوك التجارية

تقوم بقبول الودائع تحت الطلب أو لآجال محدده والسماح للأفراد والمشروعات باستخدام الشيكات للسحب منها بالإضافة إلى مزاولة عملية الإقراض لتمويل النشاط الاقتصادى الداخلى الخارجى وتعمل على تنمية المدخرات والاستثمارات المالية فى الداخل والخارج وإقامة المشروعات ويبلغ عدد هذه البنوك فى مصر ٤٤ بنك منها ٤ بنوك يملكها القطاع العام و٤٠ بنك مشترك وخاص بما فى ذلك البنوك الوطنية للتنمية ويصل عددها ١٨ بنك

بنوك الاستثمار والأعمال

تقوم بتجميع المدخرات وتخصيصها فى مجالات الاستثمار وتمويل عمليات التجارة الخارجية ويجوز لها إنشاء شركات للاستثمار ويصل عددها فى مصر ١١ بنك مشترك خاص بالإضافة إلى ٢٢ فرع لبنوك أجنبية.

البنوك المتخصصة

التى تتولى نوع معين من النشاط الاقتصادى وفقاً للقوانين الصادره بتأسيسها فمثلاً بنك التنمية والائتمان الزراعى الذى أصبح اسمه البنك الزراعى المصرى يخطط الائتمان والتمويل فى القطاع الزراعى وتقديم التمويل للوحدات المحلية ومشروعات الجمعيات التعاونية وبنك التنمية الصناعية يقدم قروضاً للصناعات الصغيرة والحرفية ويساهم فى إنشاء المشروعات الصناعية.

وتسهم البنوك العقارية فى قروض لأصحاب العقارات بضمان عقاراتهم ويبلغ عدد البنوك المتخصصة فى مصر ٢١ بنك .

البنك المركزى

أهم مؤسسة تشرف على النقد والائتمان فى مصر فيصدر الأوراق النقدية ويراقب الائتمان ويضمن سلامة النظام المصرفى وهو أداة تدخل الحكومة للتأثير على السياسة النقدية والائتمانية ويقوم بالرقابة على النشاط النقدى

والائتماني للبنوك التجارية ويطلق عليه في مصر اسم البنك المركزي المصري ولا تزال بعض الدول تسمى البنك المركزي باسمه القديم ويوجد لكل دولة بنك مركزي واحد.

وظائف البنك المركزي

أ- بنك إصدار البنك نوت :- أحد المهام الأساسية التي تنفرد بها البنوك المركزية هي إصدار الأوراق المالية وفي بعض الدول التي تعهد الحكومة إلى أحد البنوك التجارية القيام بتلك المهمة ففي 1960 منحت الحكومة المصرية حق امتياز للبنك الأهلي المصري لإصدار أوراق البنكنوت ويحدد القانون طريقة إصدار أوراق البنكنوت ويجب أن يكون لكل جنيه مقابل وبدأ التطور التاريخي لإصدار النقود بوجود غطاء ذهبي كامل ثم استخدم النقد الأجنبي القابل للتحويل إلى ذهب والأوراق التجارية والسندات الحكومية وأذونات الخزانة بجانب الذهب كغطاء للنقد وهناك ثلاث طرق رئيسية مستخدمة تضع القيود على حرية إصدار النقد هي :-

١- وضع حد أقصى لكمية النقد التي تصدر دون غطاء ذهبي على أن يغطى كل إصدار جديد بغطاء ذهبي كامل.

٢- يحدد القانون حداً أقصى لكمية الإصدار ككل سواء أكانت مغطاه بذهب أو أي أصول أخرى.

٣- تحديد نسبة محددة بين كمية الإصدار من النقد وبين الغطاء الذهبي فقد يحدد القانون ٥٠٪ من كمية الإصدار لابد من تغطيتها بذهب.

وبدأ إصدار البنكنوت في مصر عام 1898 وحدد القانون نسبة 50% من الإصدار يجب تغطيتها بالذهب ثم ألغيت هذه النسبة ليحدد القانون غطاء شاملاً مكوناً من ذهب وعملات أجنبية وأوراق تجارية وسندات وأذونات الحكومة.

ب- بنك الحكومة :- يحتفظ البنك المركزي بأرصدة الحكومة النقدية وتتم مدفوعات الحكومة مثل المرتبات والأجور والمشتريات من خلال سحب شيكات على البنك المركزي ويتم إيداع إيرادات الحكومة مثل الضرائب في البنك المركزي ويقدم البنك المركزي قروضاً للحكومة وقت الحاجة سواء أكانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل ويحتفظ البنك المركزي بأرصدة الدولة من الذهب والعملات الأجنبية كما أن الرقابة الحكومية على الصرف وسعر الصرف تتم من خلاله.

جـ - يقوم بالرقابة على الائتمان: - يوجد نوع آخر من النقود وهي النقود الكتابية أو نقود الودائع التي تقوم المصارف التجارية بخلقها عندما تمنح الائتمان لعملائها وتعني الرقابة على الائتمان الرقابة على حجم النقود الكتابية ونقود الودائع وذلك منعاً للتضخم أو تجنباً للانكماش ويستخدم البنك المركزي بعض الأساليب للرقابة على الائتمان تعرف بوسائل السياسة النقدية من أهمها مايلي:

أولاً: سياسة سعر الصرف «الخصم»: - يحدد البنك المركزي سعر الفائدة ويستطيع التأثير في السياسة الائتمانية بتغييره فإذا كان الاقتصاد يمر بمرحلة تضخمية يلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسة انكماشية عن طريق زيادة سعر الفائدة وينخفض حجم الانفاق الكلي في الاقتصاد وحينما يمر الاقتصاد بمرحلة كساد تتبع السلطات سياسة توسعية حيث تخفيض سعر الفائدة مما يقلل من تكلفة الحصول على نقود مما يسهم في انتعاش الاقتصاد القومي والخروج من أزمة الكساد.

ترجع أهمية سعر الخصم وكذلك سعر الفائدة إلى أن أسعار الفائدة قصيرة الأجل في السوق المالية تتأثر به وتعتمد عليه في تقلباتها وأصبحت هذه السياسة في الوقت الحاضر مؤشراً هاماً للمصارف التجارية يعبر عن اتجاهات السلطات النقدية في تحديدها لسياسة الائتمان.

ثانياً: عمليات السوق المفتوحة: - يقوم البنك ببيع وشراء الأوراق المالية بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد القومي فعندما ينخفض مستوى النشاط الاقتصادي وترغب الدولة في القضاء على الركود يتدخل البنك المركزي في سوق الأوراق المالية ويشتري الأوراق المالية ويدفع قيمتها بشيكات مسحوبة على البنك المركزي ويودع البائعون هذه الشيكات لدى البنوك التجارية مما يزيد الودائع وبالتالي زيادة الاحتياطات النقدية التي تمكن البنوك التجارية من التوسع في منح الائتمان بمقدار يزيد عن الزيادة في احتياطاتها النقدية مما يزيد من القوة الشرائية في الاقتصاد وبالتالي زيادة الطلب وبالتالي زيادة التشغيل والانتاج مما يخلق حالة من الرواج والازدهار وعلى العكس إذا ساد التضخم في الاقتصاد القومي وترغب السلطات الحد من الزيادة في الانفاق الكلي وتخفيض الطلب الفعلي ويتدخل البنك المركزي في سوق الأوراق المالية ويبيع الأوراق المالية بمقابل حصوله على شيكات مسحوبة على البنوك التجارية ويحصل على قيمة

هذه الشيكات من ودائع البنوك التجارية المودعة لديه وتقل الاحتياطات النقدية مما يؤدي إلى تقليل إئتمان البنوك التجارية بعدة أضعاف مقدار النقص الحاصل في احتياطاتها النقدية وتضطر البنوك التجارية إلى عدم تجديد القروض للعملاء وبالتالي تخفيض القوة الشرائية في الاقتصاد القومي.

سياسة تعديل نسبة الاحتياطي النقدي القانوني

أعطى القانون الحق للبنك المركزي تحديد نسبة الاحتياطي القانوني التي يجب على البنوك التجارية أن تحتفظ بها لديه فإذا أراد البنك المركزي اتباع سياسة توسعية فإنه يخفض نسبة الاحتياطي القانوني من 25% إلى 20% مثلاً مما يزيد من إمكانيات البنوك التجارية على خلق نقود الودائع والتوسع في منح الائتمان وينتقل الاقتصاد القومي من حالة الكساد إلى حالة الانتعاش وعلى العكس إذا ما أراد البنك المركزي اتباع سياسة انكماشية يزيد نسبة الاحتياط القانوني من 20% إلى 25% مثلاً وتنخفض امكانيات البنوك على خلق النقود الكتابية وتلجأ إلى سياسة تقييد الائتمان ويعود الاقتصاد إلى حالة الاستقرار التي كانت سائدة قبل ظهور التضخم وارتفاع الأسعار.

د- بنك البنوك: يقوم البنك المركزي بدور مشابه لما تقوم به البنوك التجارية بالنسبة للأفراد فتودع البنوك لديه جزءاً احتياطاتها النقدية كما تقوم البنوك التجارية بخصم الأوراق التجارية ويقوم البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق التجارية المقدمة من البنوك التجارية ويقدم القروض إليها وتعتبر من الوظائف الأساسية للبنك المركزي تقديم القروض إلى البنوك التجارية عند الحاجة حتى لا تهتز الثقة في الجهاز المصرفي من جهة وتدعيم ثقة الأفراد في النظام بأكمله من جهة أخرى.

التضخم

إرتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار وتدهور مستمر في القوة الشرائية للنقود.

المستوى العام للأسعار: متوسط أسعار جميع السلع والخدمات بالمقارنة بأسعارها في سنة سابقة يطلق عليها سنة الأساس

نظريات تفسير التضخم

١- النظرية التي رأت أن التضخم ينشأ نتيجة لارتفاع التكاليف.
٢- النظرية التي نادت بأن سبب التضخم هو زيادة الطلب عن العرض.
٣- النظرية القائلة بأن التضخم يرجع إلى إفراط السلطات النقدية في إصدار النقود دون أن تتناسب هذه الكمية مع حجم السلع والخدمات المتاحة.
٤- هناك من يرى أن السبب في ارتفاع الأسعار يعود إلى التضخم المستورد أي ارتفاع تكاليف الواردات.

أنواع التضخم

١- باعتباره تغير في مستوى الأسعار: سريع جامح - بطئ زاحف - مكبوت مقيد
٢- باعتباره سبب في تغير الأسعار: تضخم الطلب - تضخم العرض - تضخم ركودي

التضخم السريع الجامح

ترتفع الأسعار شهر عن شهر اسبوع عن اسبوع يوم عن يوم فلا يكون هناك أهمية لقيمة النقود ويجب تحويلها لأصل من الأصول.
يعقب الارتفاع في الاسعار ارتفاع في الأجور يعقبه ارتفاع آخر للأسعار.

التضخم البطئ الزاحف

ترتفع الأسعار بمعدلات بطيئة وتتزايد الأسعار كلما اتجه النشاط الاقتصادي إلى الانتقال لمرحلة الرواج وينشأ هذا النوع من التضخم بعد الخروج من مرحلة كساد يكون حينما تتخذ الحكومات بعض الاجراءات التي من شأنها الحد من ارتفاع الأسعار.

التضخم المكبوت المقيد

ترتفع الأسعار ولكن تأخذ الحكومة إجراءات شأنها الحد من ارتفاع الأسعار مثل فرض الأسعار الالزامية وتجميد مستويات الأجور ومنح الاعانات للمشروعات ويثيره عده مشاكل كوجود شدة واضحة في عرض السلع ويمكن أن يتسبب بإضعاف الحافز على العمل والانتاج

تضخم الطلب

كمية كبيرة من النقود تقابلها كمية قليلة من السلع والخدمات ولذلك ترتفع الأسعار وينشأ نتيجة زيادة الانفاق بمعدلات تفوق الكميات المعروضة وينشأ أيضاً نتيجة تفاؤل رجال الأعمال بالمستقبل فيزيد الطلب على عوامل الانتاج ويترتب على زيادة الطلب عن العرض ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وهذا يحدث في الدول النامية عند الانفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية التي تستغرق وقتاً طويلاً نسبياً قبل أن تؤتي التنمية ثمارها وهنا تقوم الدولة بخلق قوة شرائية إضافية دون أن يقابلها زيادة في الانتاج وهو كأن تعمل الحكومة مشروعات تنمية وتوفر نقود في مقابل سلع قليلة.

التضخم الركودي

هو ارتفاع مستمر في الأسعار مع انخفاض الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي وحدوث انفصال بين المستوى العام للأسعار ومستوى النشاط الاقتصادي وقد بدأت هذه الظاهرة مع ارتفاع أسعار البترول وترتب عليه عدم قدرة المشروعات على تقديم نفس القدر من الانتاج عند نفس المستوى العام للأسعار إلا إذا انخفضت أسعار عوامل الانتاج وعلى الأخص الأجور أو ارتفاع انتاجية العامل وقد أدى عدم تغير الأسعار وإنتاجية العامل الانتاجي إلى ارتفاع مستوى عام للأسعار دون أن يصاحب ذلك زيادة في الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي وبالتالي نشأت ظاهرة التضخم الركودي وهو بأن تزيد الأسعار ويقل الطلب.

تضخم العرض

ينشأ نتيجة التغيرات في نفقات المشروعات والتي تحدث نتيجة مطالبة العمالة برفع مستوى الأجور دون أن يصاحب هذا الارتفاع زيادة في انتاجهم مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة لثبات الكميات المعروضة وهو كبعض النقابات التي تطالب برفع الأجور دون رفع في حجم السلع.

من الذي يستفيد من ظاهرة التضخم؟

أصحاب المهن الحرة.

التضخم المستورد: الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع المستوردة من الخارج.

أسباب التضخم

١- أسباب اقتصادية داخلية وخارجية
٢- أسباب سياسية

الأسباب السياسية

١- الحروب والثورات والاضطرابات.
٢- برامج التسليح.
٣- برامج التنمية الاقتصادية.

الأسباب الاقتصادية

١- ارتفاع أسعار المواد الأولية والوسيطة أو المواد الغذائية المستوردة.
٢- ماتقوم به المشروعات الاحتكارية من زيادة أرباحها عن طريق زيادة النسبة المئوية التى تضيفها إلى نفقة الانتاج كربح متوسط لها.
٣- زيادة معدلات الأجور.

الآثار الاجتماعية للتضخم

١- انخفاض مستوى المعيشة ونوعية الحياة التى يحياها أفراد الطبقات الوسطى والدنيا.
٢- التسرب من التعليم.
٣- تتأثر صحة الأفراد بارتفاع معدلات التضخم بشكل مباشر وغير مباشر.
٤- تأخر سن الزواج وارتفاع معدلات العنوسة.
٥- ارتفاع نسب الطلاق بسبب كثرة النزاعات الأسرية.
٦- ضعف الروابط الأسرية.
٧- ظهور أمراض اجتماعية خطيرة كالحقد تجاه الطبقات الاجتماعية الأعلى دخلاً.
٨- زيادة معدلات الاصابة بالأمراض النفسية والتوترات العصبية والاحباط.

أثر التضخم على الناتج القومى

ارتفاع نفقات المعيشة نتيجة لانخفاض قيمة النقود قد يؤدى إلى اضطرابات عمالية تعطل الانتاج وكما أن الارتفاع المتواصل للأسعار كفيل بابقاء أقل المشروعات كفاءة فى استخدام الموارد الاقتصادية فى بعض المشروعات منخفضة الكفاءة الانتاجية مما يؤثر فى النهاية على الناتج القومى الإجمالى.

أثر التضخم في إعادة توزيع الثروة القومية «المديونية»

يؤثر التضخم تأثيراً كبيراً في إعادة توزيع الثروة بين مختلف الفئات فيؤخذ من البعض كي يعطى البعض الآخر ومن يأخذ منهم التضخم هم الدائنون ومن يعطيهم هم المديونون حيث أن ارتفاع الأسعار يمكن المدينين من سداد الديون بواسطة نقود أقل في قوتها الشرائية عن النقود التي حصلوا عليها وهكذا تنتقل الثروة من الدائنين إلى المدينين ويدخل في عداد الدائنين البنوك والمستثمرون لأموالهم في شكل سندات وودائع في صناديق التوفير حيث يتسبب تضاعف مستوى الأسعار في تخفيض ثروات هؤلاء الأشخاص فهم معرضون لأن يتلقوا في مقابل ما سبق أن أقرضوه من أموال نقوداً تقل كثيراً في قيمتها عن تلك التي سبق أن أقرضوها.

أثر التضخم على توزيع الدخل القومي

يؤثر التضخم على إعادة توزيع الدخل الحقيقي بين كل الفئات فيستفيد بعض الأفراد بدرجة أكبر من الدرجة التي ترتفع بها الأسعار وهم أصحاب المشروعات وحملة الأسهم والمزارعون وأصحاب المهن الحرة وفي نفس الوقت توجد فئات يصيبها التضخم بخسارة في الدخل الحقيقي وهي الفئات التي ترتفع دخولها بمعدلات أقل من الارتفاع في مستوى الأسعار مثل العمال الذين لا يتمكنون من الحصول على زيادات في الأجور تتناسب مع الزيادات في الأسعار وموظفو الدولة وأصحاب المعاشات.

المستويات التي يؤثر عليها التضخم

١- على المستوى الجزئي :- يؤدي إلى ارتفاع السلع والخدمات التي تهم شريحة كبيرة من المواطنين إلى ضعف قدرتهم الشرائية وقدرتهم المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية.

٢- على المستوى الكلي :- تؤثر معدلات التضخم المرتفعة سلباً على مستويات الاستهلاك والاستثمار والصادرات وعلى القوة الشرائية لعملة البلد المحلية ومن ثم على النشاط الاقتصادي ككل.

هل كل ارتفاع للأسعار يسمى تضخماً ؟

لا ، لأن ارتفاع الأسعار لا يشكل تضخماً إلا إذا بلغ مستوى معيناً أو استمر في الارتفاع بصورة دائمة.

شروط وجود ظاهرة التضخم

الشرط الأول :- أن يكون الارتفاع في أسعار كافة السلع والخدمات وليس بعضها وهذا هو الذي تعنيه كلمة المستوى العام للأسعار.

الشرط الثاني :- أن يكون ارتفاع الأسعار ملموس وواضح في الغالب أكثر من 5% وأن يستمر لفترة طويلة.

حساب التضخم

معدل التضخم = $\frac{\text{المستوى العام للأسعار في سنة ما} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}} \times 100$

أنواع التضخم

١- تحكم الدولة في جهاز الأسعار :- أ- ظاهر. ب- مكبوت «مقيد».

٢- معدل حدة التضخم :- أ- سريع «جامح». ب- بطئ «زاحف».

٣- سبب التضخم :- أ- في الطلب. ب- في العرض.

علاج التضخم

١- تقليص القوة الشرائية بتقييد الاستهلاك.

٢- العمل على رفع كفاءة الاستخدام للموارد الاقتصادية.

٣- تمويل الانفاق الحكومي عن طريق زيادة الضرائب المفروضة بدلاً من التمويل بالعجز.

٤- اتباع سياسة انكماشية بتقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي لا يؤثر على القطاعات الاقتصادية.

٥- تأجيل القيام بالمشروعات الجديدة التي لا تخل بخطط التنمية الاقتصادية.

٦- عدم رفع الأجور بنسبة أكبر من زيادة الإنتاجية وتحديد الأجور وفقاً للإنتاجية الحدية.

الأرقام القياسية

أداه إحصائية لقياس التغيرات النسبية في قيم مجموعة من الأسعار

١- تغير المستوى النسبي :- تغير سعر سلعة بالنسبة لأسعار سلع أخرى ويتوقف على عرض وطلب كل السلع والتي يزيد سعر سلعة معينة بالمقارنة بالسلع الأخرى.

٢- تغير المستوى العام :- تغير أسعار كل السلع في الدولة ويشير إلى تغير قيمة النقود ويمكن التعبير عن التغيرات التي تحدث في قيمة النقود بواسطة الأرقام القياسية للأسعار.

التغيرات التي تقيسها الأرقام القياسية

١- الأسعار. ٢- كميات الاستهلاك. ٣- تغير المخزون.
٤- تكاليف الانتاج. ٥- كمية الصادرات. ٦- كميات التسويق.
٧- الدخل القومي. ٨- كمية الواردات ٩- كمية الانتاج.
١٠- تكاليف المعيشة.

كلما زادت التكاليف تقل كمية الانتاج

الناتج القومي :- النتيجة النهائية للأنشطة الاقتصادية خلال وحده معينة.

أنواع الأرقام القياسية

١- للأسعار :- تقيس التغير في مستوى الأسعار خلال فترات زمنية معينة ومن خلالها يمكن معرفة أسباب التغيرات السعرية وتأثير التغيرات السعرية على اقتصاديات المنطقة.

٢- للتنبؤ :- تستخدم لتوقع الاتجاهات المستقبلية بناء على ما تم من معاملات.

٣- لمقارنة التغير في كميات الانتاج أو المبيعات :- تستخدم في دراسة تغيرات السلاسل الزمنية واستنتاج الدورات والاتجاه العام أو التغيرات الموسمية.

ما يجب مراعاته عند حساب الرقم القياسي

١- معرفة الهدف من تقدير الرقم القياسي.
٢- اختيار البيانات لتضمينها في الرقم القياسي.
٣- اختيار مصدر البيانات وطرق جمعها.
٤- اختيار القاعده المناسبة التي ينسب إليها الرقم القياسي.
٥- اختيار طريقة تجميع البيانات المستخدمة للمجموعات المختلفة.

السعر النسبي

يقيس التغير المئوي في رقم ما بالنسبة لرقم آخر

$$\frac{\text{السعر سنة المقارنة}}{\text{السعر سنة الأساس}} \times ١٠٠$$

الأرقام المركبة

تقيس التغيرات التي تحدث في أكثر من سلسلة واحدة من الأرقام

الرقم القياسي التجميعي البسيط

مجموع الأسعار في سنة المقارنة مقسومة على مجموع الأسعار في سنة الأساس

$$\frac{\text{مجـ } س_1}{\text{مجـ } س_0} \times 100$$

ولكن الطرق السابقة لا تأخذ في الحسبان الأهمية النسبية للسلع لذلك يتم حساب الرقم القياسي بالطرق التالية:-

1- تجميعي مرجح بكميات سنة الأساس :- لاسبير $\frac{\text{مجـ } س_1 ك_0}{\text{مجـ } س_0 ك_0} \times 100$

2- تجميعي مرجح بكميات سنة المقارنة :- باش $\frac{\text{مجـ } س_1 ك_1}{\text{مجـ } س_0 ك_1} \times 100$

3- رقم مارشال أو دجوورث :- $\frac{\text{مجـ } س_1 (ك_0 + ك_1)}{\text{مجـ } س_0 (ك_0 + ك_1)} \times 100$

4- الأمثل لفيشر :- $\sqrt{\frac{\text{مجـ } س_1 ك_0}{\text{مجـ } س_0 ك_0} \times \frac{\text{مجـ } س_1 ك_1}{\text{مجـ } س_0 ك_1}}$ وهو الوسط الهندسي لرقمي لاسبير وباش

يلزم للقائم بعمل رقم قياسي التأكد من ماهية الظاهرة المراد قياسها بدرجة كبيرة من الوضوح وذلك قبل البدء في تحديد البيانات وتجميعها حتى يمكن تكوين الرقم القياسي المناسب للغرض المناسب.

يوجد مقاييس أخرى تشبه الأرقام القياسية وتقوم بنفس الغرض وهي السعر النسبي والذي يقيس التغير المئوي في رقم ما.

استخدامات الأسعار النسبية

1- عند مقارنة أسعار سلعة ما على مدار عدة سنوات حيث أنها تبين التغير المئوي في الأسعار.

2- تظهر أسعار السلع المختلفة على أساس واحد ممثلة كمعدلات مئوية بالنسبة لأسعارها في سنة الأساس فتتخلص من أي لبس قد ينشأ عن اختلاف وحدات القياس.

خطوات حساب الأرقام القياسية

1- اختيار السلع :- يجب للرقم أن يشمل كل السلع حيث تختلف الأرقام القياسية للأسعار فيما بينها تبعاً للسلع الداخلة في حسابها حيث أن الرقم القياسي يؤدي غرضاً يختلف عن الآخر.

Subject : .... Date: / /

٢- اختيار سنة الأساس :- بحيث تكون خالية من الأزمات الاقتصادية ولم يتأثر فيها الإنتاج بالعوامل الرئيسية البيئية وليس من الضروري كون السنة السابقة هي الأساس وليس من الضروري أن تكون سنة كاملة.

٣- اختيار الأوزان :- اختيار الأوزان التي ترجح بها السلع المختاره عند تركيب الرقم القياسي للأسعار المزرعية ويكون ترجيح أسعار السلع المختلفة بأوزان مناسبة تعكس الأهمية النسبية لكل منها.

متوسط الكميات المنتجة أو المستهلكة في سنتي الأساس والمقارنة للترجيح في رقم مارشال قد أدى للتخلص من الميل إلى التحيز الموجود في رقمي لاسبير وباش إلا أنه يعاب عليه عدم دقة الرقم القياسي الناتج.

لماذا تم إنشاء الرقم القياسي التجميعي المرجح؟

لأن الأرقام القياسية السابقة لا تأخذ في الحسبان الأهمية النسبية للسلع المختلفة لأن السلع تأخذ أوزاناً متساوية

الدورات الاقتصادية

من المعروف أن القوة الشرائية للنقود عرضة للتقلبات ارتفاعاً وهبوطاً وترجع إلى الحركات التي تقترن عادة بالدورة الاقتصادية وهذه الحركات خاصة باتساع وانكماش النشاط الاقتصادي على فترات متكررة تؤدي لحدوث رواج وكساد.

يتعرض الدخل القومي لفترة يزداد فيها الناتج القومي والاستهلاك القومي والادخار القومي ومستوى العمالة وأرباح المشروعات ومستويات الأجور وتغير عنصر واحد من هذه العناصر يؤثر على العناصر الأخرى ويرجع ذلك إلى ارتباط كل الحياة الاقتصادية.

هذه التغيرات مثل الموجات ترتفع في بعض الفترات ثم تنخفض في فترات أخرى.

أنواع الحركات

١- التغيرات العارضة: تحدث بسبب الأسباب المفاجأة والغير متوقعة قبل حدوثها كالحروب والاكتشافات الجديدة فعند حدوث حرب في دولة تزداد مصروفاتها وأيضاً الانتاج والتشغيل والطلب الكلي وترتفع الأسعار وبعد انتهاء الحرب يحدث العكس وهذه التغيرات لا يمكن إغفالها لأنها قد تترك أثراً عميقاً في الحياة الاقتصادية.

٢- التغيرات الموسمية: تحدث في موسم معين بسبب توزيع الأحداث الاقتصادية توزيعاً غير متساوي على مدار السنة طبقاً لاتفاقات معينة كالعقود وبالتالي يؤثر ذلك على طلب السلع وباختلاف مدة تسديد القروض يحدث تغير في حجم التداول النقدي.

٣- التغيرات الدورية: حركات كالموجات يخضع لها النشاط الاقتصادي وتتكون من فترات ذات اتجاه ارتفاعي مختلفة الطول تليها فترات ذات اتجاه انخفاض متكرر.

الدورة الاقتصادية: تقلبات تنتاب المؤشرات الاقتصادية الكلية.

الدورة الاقتصادية عند ميتشل: تغير كمي حسابي ينتاب النشاط الاقتصادي الكلي يتمثل في الدخل الحقيقي.

ما الذي يؤدي إليه تغير مستوى الانفاق الكلي؟

يؤدي إلى تغير كلاً من: ١- مستوى الإنتاج القومي.
٢- مستوى الشغل. ٣- مستوى الأسعار.

ما هي الأشياء التي يحدث فيها تقلبات لتكوين الدورة الاقتصادية؟

١- التشغيل. ٢- الانتاج. ٣- الأسعار.

باقي محاضرة [٩]

Subject : .... Date: / /

أهم الدورات الاقتصادية

١- كوندراتيفا :- على اسم العالم الروسي كوندراتيف وطورها جوزيف شومبيتر، وهي دورة أكثر طولاً من ناحية الزمن فتستغرق (٥٠ - ٦٠) سنة وتتميز فترة الارتفاع بارتفاع أسعار الجملة وسعر الفائدة والأجور وتزايد التجارة الدولية وتتميز فترة الانخفاض بانخفاض أسعار الجملة وسعر الفائدة والأجور والتجارة الدولية وسبب حدوث هذه الدورة كما ذكر شومبيتر هي الاختراعات الضخمة التي تخلق فرص الاستثمار مما يزيد الطلب الكلي والانتاج فيدفع الاقتصاد كله في حركة ارتفاعية.

٢- كوزنتس :- على اسم العالم الشهير سيمون كوزنتس الذي اكتشفها من متابعة لواقع الظروف الاقتصادية في أوروبا والولايات المتحدة وسبب حدوثها هو تقلب النشاط الاقتصادي في قطاع التشييد والبناء والصناعات المرتبطة به وتستغرق (١٥ - ٢٥) سنة

٣- المخزون :- أقل الدورات طولاً وتحدث بسبب تغير الاستثمار في المخزون السلعي مما يتولد تقلبات في مستوى الدخل القومي وتستغرق (٢ - ٤) سنة

أسباب ظهور الدورات الاقتصادية

١- تقلبات الانفاق الاستثماري على السلع الرأسمالية :- كالاكتشافات العلمية والنمو السكاني واكتشاف الموارد الجديدة ويحدث تقلبات في مستوى الدخل القومي ومستوى العمالة فالأفراد الموظفون لمواردهم ينفقون جزءاً من دخولهم على الاستهلاك مما يدفع رجال الأعمال على الاستثمار ولكن يحتفظ الاستثمار بالمستوى الذي استقر عليه لابد أن يستمر الاستهلاك في الزيادة ونتيجة لتوقف الانفاق الاستهلاكي عن النمو بمعدل سريع نتبين أننا مقبلون على كساد ويترتب عليه تفشي البطالة وتناقص الانفاق الاستهلاكي وتناقص مستويات دخول الأفراد.

٢- التوزيع العمري للسلع الرأسمالية :- يحدث نقص للآلات الرأسمالية نتيجة الاستخدام ويجب إحلال آلات جديدة محل الآلات القديمة وفقاً للعمر الافتراضي للمحافظة على مستويات الانتاج وعند زيادة الطلب على الآلات يجب زيادة انتاجها وعند حدوث العكس يجب التوقف عن الانتاج وينعكس ذلك عند استبدال الآلات وستتضاعف أثر ذلك إذا ما انتقل من صناعة الآلات إلى بقية الصناعات التي تساهم في إنتاج تلك الآلات.

٣- التغيرات في الانتاج الزراعي :- يتميز الانتاج الزراعي بأنه موسمي فإذا زاد الطلب في سنة معينة على محصول معين فترتفع أسعاره مما يزيد الانتاج في العام التالي وزيادة الانتاج عن الكمية المطلوبة في العام التالي يؤدي إلى انهيار الأسعار مما يؤدي إلى تغيرات كبيرة في الانتاج والأسعار قد تأخذ شكل التموجات المنتظمة.

٤- التقدم الاقتصادي :- هو نتيجة نشاط المنظمين الذين يتمتعون بقدرات واسعة على رؤية الأرباح المتوقعة من استخدام وسائل الانتاج الجديدة في التنظيم ويؤدي ظهور الاختراعات الجديدة في مجال معين إلى ظهور استثمارات كثيرة في هذا المجال أو الصناعات المكملة لها وتؤدي هذه الموجات الاستثمارية إلى ظهور الرواج لأنها تستخدم طرق مكثفة لرأس المال مقارنة بالتي اختفت.

٥- الاستثمار وسعر الفائدة :- ينخفض الاقتراض في فترات الكساد فيزيد عرض النقود مما يخفض سعر الفائدة فيدفع المشروعات إلى الاقتراض والاستثمار مما يعني بداية الانتعاش وعند وصول الاقتصاد لقمة الرواج يزداد الطلب على الاقتراض فيرفع سعر الفائدة فيجعل الاقتراض صعب ومكلف وبالتالي تبدأ المشروعات في تخفيض إقراضها فيؤدي لانخفاض الاستثمار فيتجه النشاط الاقتصادي للتدهور.

* الأمر الذي يشير إلى أن النظام النقدي أداة مساعدة على الاستقرار *

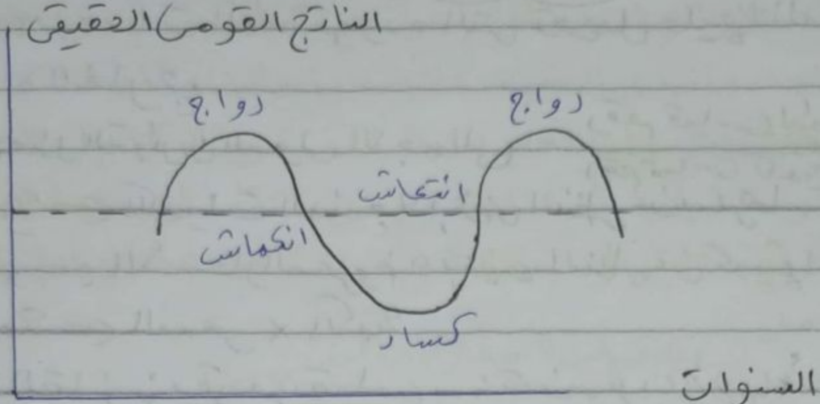
مراحل تكوين الدورة الاقتصادية

١- مرحلة القمة أو الرواج :- أعلى مراحل الدورة الاقتصادية وتتميز بزيادة الانتاج القومي والتوظف الكامل لعوامل الانتاج ومستوى بطالة متدني وبعدها يبدأ الاقتصاد القومي في التحول للانتقال إلى مرحلة ثانية.

٢- مرحلة التدهور والانكماش :- المرحلة الثانية للدورة الاقتصادية وفيها يبدأ النشاط الاقتصادي في التدهور وتبدأ البطالة في الظهور.

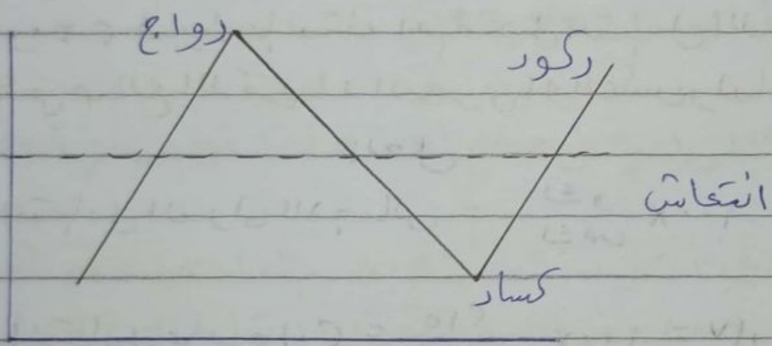
٣- مرحلة القاع أو الكساد :- أدنى مراحل الدورة وتتميز بوصول مستوى البطالة لأقصاه ويتدنى النشاط الاقتصادي لأقل مستوى وتظهر بوادر المرحلة الرابعة.

٤- مرحلة التوسع أو الرواج :- يبدأ النشاط الاقتصادي في الزيادة ويصاحبه زيادة في الناتج القومي وانخفاض مستوى البطالة وكلما استمر النشاط في الزيادة تبدأ البطالة في الاختفاء وقد يكون النشاط الاقتصادي قد بلغ ذروته وتظهر بوادر التحول للانتقال لمرحلة التدهور.



ومن تحليل شومبيتر فإن الدوره الاقتصاديه تتضمن أربعة أطوار وهي :

١- الرواج. ٢- الركود. ٣- الكساد. ٤- الانتعاش.



في فترة الرواج تزيد العماله وتستمر في الزياده بمعدل متناقص لتصل للقمة ثم في فترة الركود تتناقص بمعدل متزايد حتى تصل لنقطة التعادل.

في مرحلة الكساد تستمر العماله في التناقص بمعدل متناقص تدريجياً حتى تصل إلى قاع الدوره حيث تبدأ دوره الانتعاش وفيها تبدأ العماله في التزايد بمعدل متزايد حتى يصل المجتمع إلى نقطة التعادل وهنا تعيد الدوره نفسها على النحو المتقدم.

الاداره الماليه والموازنه العامه للدوله

الاداره الماليه : استخدام الدوله سلطتها المشروعه بفرض الرسوم والضرائب للإنفاق على الأجهزه المختلفه وتوفير الخدمات العامه التي يعجز الأفراد عن تنفيذها وضمان استخدام هذه الأموال بكفاءه فيما أعدت ودراسه دور الدوله في تقديم الخدمات العامه والاجتماعيه وكيفيه تمويلها عن طريق الايرادات العامه خاصه الضرائب ويجب عرض الموازنه على البرلمان للحصول على موافقه ممثلي الشعب عند فرض الضرائب والرقابه على استخدام هذه الأموال.

وتشمل الخدمات العامه كل الخدمات التي يصعب على الأفراد توفيرها بأنفسهم مثل مشاريع البنيه الأساسيه كتمهيد الطرق والدفاع والعداله والأمن والكهرباء وشبكات الصرف الصحي ومياه الشرب حيث يهتم الأفراد بإشباع حاجاتهم الخاصه ويمكن توفير ذلك دفعه واحده للجميع ويجب على الدوله إشباع هذه الحاجات مما يعود على المجتمع كله بالنفع.

عناصر الماليه العامه

١- النفقات العامه. ٢- الايرادات العامه. ٣- الموازنه العامه.

النفقات العامه

تكاليف توفير الخدمات العامه كالأمن والدفاع والاعلام وشق الترع وانشاء شبكات الصرف الصحي والصرف الزراعي والمساكن الشعبيه وشبكات الكهرباء وغيرها وكذلك تقديم الخدمات التي يراعى فيها البعد الاجتماعي والذي تقلل التفاوت بين أفراد المجتمع مثل خدمات التعليم والصحه والخدمات الثقافيه والمواصلات وغيرها

ماهي الجوانب التي تراعيها الدوله في النفقات العامه؟

١- توفير هذه الخدمات بأسعار رمزيه تناسب دخل الأفراد غير القادرين لأن القطاع الخاص يقدمها بأسعار مرتفعه.

٢- تحقيق التنميه الاقتصاديه للمجتمع بالقضاء على الأميه وتوفير الرعايه الصحيه لغير القادرين والقضاء على الأمراض الوبائيه التي تدمر الموارد البشريه وتحصل الدوله من الأفراد على نسبه بسيطه من تكاليف إنتاج هذه الخدمات.

Subject: Date: / /

وتختلف المالية العامة للدولة عن المالية الخاصة للأفراد حيث تحدد الدولة أولاً احتياجاتها للإنفاق ثم تحدد السياسة اللازمة لتوفير الإيرادات وتوزع النفقات العامة بين الاستخدامات المختلفة وتختلف تقسيماتها فقد تقسم تقسيماً إدارياً بحسب الوزارات أو اقتصادياً بحسب الغرض أو وظيفياً بحسب الوظيفة التي تؤديها وفي الوقت الراهن تنقسم النفقات العامة إلى الأجور والمرتبات والتحويلات الجارية مثل الدعم الذي بدأ يتقلص دوره والاستخدامات الاستثمارية مثل التعليم والصحة وخلافه والتحويلات الرأسمالية مثل أقساط الدين العام.

الإيرادات العامة

التي تعتمد عليها الدولة في تغطية نفقاتها العامة ويتم الحصول عليها من مصادر متعددة:-

١- الرسوم: مبالغ تدفع جبرياً لمن يطلب خدمة معينة مثل رسوم استخراج جواز السفر أو رخصة القيادة أو شهادة الميلاد أو الوفاة وخلافه.

٢- الضرائب: تتميز الدولة بقدرتها على فرض الضرائب للحصول على موارد مالية من الأفراد والمؤسسات.

سميت الرسوم والضرائب بالإيرادات السياسية؟

لأن الحكومة تقوم بواجبها وهو مصدر سيادتها وواجب الحكومة هو توفير الخدمات العامة والاجتماعية وتوفير الدفاع والحماية العامة لكل المواطنين وإذا أخلت الحكومة بواجبها انتفى عنها حق السيادة وبهذا فإن الحكومة تسهم الإنتاج القومي بتهيئة الظروف الملائمة للعمل ومن هنا يأتي حقها في اقتطاع جزء من الدخل القومي كضرائب.

فالضريبة أسلوب قانوني لتوزيع الأعباء العامة سنوياً بين الأفراد حسب طاقتهم وتقسم الضرائب من حيث أسعارها إلى ضرائب نسبية وضرائب تصاعدية وتقسم أيضاً للضرائب المباشرة والغير مباشرة.

الضرائب المباشرة ⟸ الضرائب على الدخل والأرباح التجارية والصناعية والمرتبات والمهن الحرة وأرباح الأسهم وضرائب رأس المال مثل ضرائب التركات.

الضرائب غير المباشرة ⟸ الضرائب الجمركية والضرائب على الاستهلاك والإنتاج وضريبة المبيعات وضرائب الدمغة ويطلق عليها الرسوم.

Subject : .... Date: / /

الموازنة العامة

تقدير لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة سنة مالية مقبلة ويصدر سنوياً قانون لها يربطها بعد إعتمادها من مجلس النواب يجيز هذا القانون للسلطات التنفيذية أن تحصل على الإيرادات وإنفاق المصروفات في الأوجه المخصصة لها وتتضمن جانبين هما النفقات العامة والإيرادات العامة للسنة القادمة وتتضمن الموازنة تصريحاً للدولة بالقيام بهذه النفقات وبالنسبة للإيرادات العامة فإنها تشير إلى توقعات الدولة لما يمكن تحصيله من إيرادات ولذلك فإن أرقام الموازنة عن الإيرادات هي توقعات ويجب أن تعرض الحسابات الختامية للدولة على السلطة التشريعية.

القواعد الأساسية للموازنة العامة «عناصر المالية العامة»

١- قاعدة سنوية. ٢- قاعدة الوحدة. ٣- العمومية ٤- عدم التخصيص.

القاعدة السنوية

المدة التي تعمل لها الموازنة هي سنة واحدة قادمة وأن تكون موافقة مجلس النواب عليها سنوية لأنه لو وضعت الميزانية لسنتين أو ثلاث سنوات لتعذر التنبؤ بالمصروفات والإيرادات طوال هذه المدة.

قاعدة وحدة الموازنة

إدراج كل الإيرادات والمصروفات في وثيقة واحدة بهدف عرض الموازنة في صورة بسيطة حتى يتسنى للمطلع على المركز المالي أن يعرف بسهولة العجز أو الفائض فيسهل على السلطة التشريعية فرض الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية

قاعدة العمومية

تشمل الإيرادات والمصروفات دون إجراء أي مقاصة بينهما مما يمكن المجلس التشريعي من فرض رقابة دقيقة عليها.

قاعدة عدم التخصيص

إذا خصصت إيرادات معينة وانخفضت الإيرادات في فترة ما لتعذر تقديم هذه الخدمات بشكل جيد وبالعكس إذا زادت الإيرادات فقد تؤدي هذه الزيادة إلى التبذير والاسراف في الإنفاق.

باقي محاضره
١٠

(٦٦)

Subject : .... Date: / /

ويواجه الاقتصاد بعض الاختلالات الهيكلية أهمها عجز الموازنة العامة حيث بلغ حوالي ١٠٪ من الناتج القومي وعلاج هذا العجز يتطلب تضييق الفجوه بين الايرادات والنفقات العامه.

ولجأت الحكومة إلى زيادة الايرادات العامة عن طريق زيادة تحصيل الضرائب والرسوم وفرض أعباء جديدة على المموليين وفي نفس الوقت تخفيض النفقات.

سياسات التجارة الدولية والمتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية

التجارة الدولية :- نشاط إقتصادى يتم خارج الحدود القومية للدولة وهى أهم مجال للعلاقات الإقتصادية الدولية بين الدول فهى مهمة لتوفير أسواق لتصريف فائض الإنتاج المحلى وتغطية احتياجات المجتمع التى لم يستطيع إنتاجها.

أقسام التجارة الدولية ⟸ ١- منظورة :- تبادل السلع بين الدول.
٢- غير منظورة :- تبادل الخدمات بين الدول.

خطة التجارة الدولية

منهج تحديد هيكل التبادل التجارى مع الدول الأخرى من حيث الكميات والكيفية التى يتم بها خلال فترة زمنية محددة ومتطلبات الخطط الفرعية حيث تعبر عن احتياجات القطاعات المكونة للمقتصد من الواردات فى ضوء الإمكانيات الإنتاجية المتاحة للتصدير لأن التصدير هو الوسيلة الرئيسية لتحويل الفائض من الإنتاج المحلى إلى عملات أجنبية تستخدم فى استيراد السلع الرأسمالية والمواد اللازمة لتنفيذ المشروعات المحددة فى خطة التنمية الإقتصادية للدولة.

الرسوم الجمركية

ضريبة على السلع المستوردة والمصدرة وتستخدم لحماية الصناعات من المنافسة الأجنبية وتنظيم وتدفق التجارة الخارجية وتعتبر إحدى الموارد الرئيسية الهامة لخزينة الدولة.

أنواع الرسوم الجمركية ⟸ ١- ضريبة نوعية :- تفرض على السلعة بصرف النظر عن قيمتها.
٢- ضريبة قيمية :- نسبة معينة من قيمة السلعة.

بعض القيود المضافة للرسوم الجمركية ⟸ ١- قوانين البيئة والحجر الصحى والزراعى.
٢- قوانين التعبئة. ٣- الماركات.
وكلها عوائق تحد من التجارة الدولية.

الاستيراد المؤقت

إستيراد السلعة لإعادة تصديرها لبلد آخر بصورة فورية أو بعد إجراء تغييرات عليها مثل تجزئتها أو إعادة التغليف بحيث تصبح ملائمة للأسواق الدولية.

الاكتفاء الذاتى

تلبية جزء كبير من الاحتياجات من السلع من الإنتاج المحلى والاستغناء عن استيرادها من الخارج وتلجأ الدول إليه فى حالة الأزمات كالحروب أو الحظر الإقتصادى.

Subject: .... Date: / /

الأمن الغذائي

إمكانية حصول الأفراد على الغذاء الكافي لنشاطاتهم ويتوفر عندما يصبح الإنتاج قادر على الإمداد بالغذاء في كل الأوقات والأزمات وأوقات تردي الإنتاج وظروف السوق الدولية.

التنمية التعيسة

إمكانية إحداث التنمية الاقتصادية عن طريق التجارة الخارجية كما هو الحال للدول النامية والمصدرة للبترول وذلك لأن معدل التبادل الدولي يكون في غير صالحهم حيث تزداد أسعار وارداتهم دون أن يقابل ذلك زيادة في أسعار صادراتهم.

التسويق الدولي

عمليات التبادل التي تتم عبر حدود الدولة بهدف إشباع الحاجات الإنسانية.

السياسة التجارية الدولية

مجموعة المبادئ والإجراءات التي تضعها الدولة في نطاق علاقتها التجارية الدولية وهي جزء من السياسة الاقتصادية وهدفها الرئيسي هو تنمية الاقتصاد القومي وإحداث توازن في ميزان المدفوعات وحماية الصناعات الوطنية وتحقق أهداف فرعية أخرى مثل التوظف الكامل والاكتفاء الذاتي وتثبيت سعر الصرف وهي وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

أنواع السياسة التجارية

حرية التجارة :- منع التدخل الحكومي في العلاقات التجارية من الخارج.

١- سياسة الحرية التجارية :- توفير الحرية لتدفق السلع عبر حدود الدولة فلا تفرض الدولة القيود للواردات أو الصادرات وتتضمن هذه السياسة الحد من التدخل الحكومي في التجارة الدولية وترك التجارة الدولية حرة من كافة القيود فالاتجار الحر بين الشعوب هو حق طبيعي للإنسان.

٢- سياسة الحماية :- استخدام الدولة سلطتها للتأثير على اتجاه المبادلات وطريقة تسويتها وسبب ذلك هو تغليب المصلحة القومية على مصلحة الدول الأخرى في العالم. يتم إخضاع التجارة الدولية لإشراف الدولة ومعنى ذلك أن الدولة تستطيع أن تفرض قيود على الصادرات والواردات لتحقيق الإشراف وهاتين الصورتين لا تتحققهما في الواقع فالسياسات المطبقة لكل دولة في العالم تحتوى على الحرية والحماية.

سياسات التجاره الخارجيه

١- قوميه :- سياسات تتخذها الدوله في نطاق علاقتها التجاريه الدوليه لتحقيق أهداف إقتصاديه معينه مثل سياسه الرقابه على التجاره الخارجيه وسياسه التمييز السعرى سياسه تحقيق التوازن الداخلى والخارجى.

٢- إقليميه :- سياسه تتخذها الدوله بالإتفاق مع الدول الأخرى الواقعه فى نفس الموقع الجغرافى لتحقيق مصالح إقتصاديه مشتركه مثل الإتفاقيات الثنائيه أو الإتفاقيات متعددة الأطراف.

٣- دوليه :- سياسات تتخذها المنظمات الإقتصاديه والنقديه لتنظيم التجاره بين الدول البينيه ومن أمثلتها صندوق النقد الدولى ومنظمة التجاره الدوليه والبنك الدولى للإنشاء والتعمير.

٤- تمييز سعرى :- تبيع الدوله نفس السلعه لدول أخرى بأسعار أعلى لاختلاف مرونه الطلب ويتحقق ذلك عند توافر أسواق منفصله ذات مرونه طلب مختلفه.

٥- إحلال الواردات :- تطوير الصناعات المحليه بحيث يؤثر على إجمالى الواردات بالنقص لمواجهه زياده الطلب على هذه السلع.

٦- تشجيع الصادرات :- وسائل تتبعها الدوله للتأثير على كميه وقيمه الصادرات لزيادتها لمواجهه المنافسه الأجنبيه بالأسواق العالميه مثل الإعانات والإعفاءات الضريبيه وفرض ضريبه على الاستهلاك المحلى.

الإتفاقيات التجاريه

تعهد بين دولتين أو أكثر على منح تسهيلات للاستيراد والتصدير وتتحدد مدتها بفتره معينه تتجدد تلقائياً وتلحق بها قوائم السلع المقترحه وتساعد هذه القوائم على توجيه الإنتاج وفق حاجات التصدير ومن أهم هذه الإتفاقيات التجاريه :-

١- الإتفاقيه الثنائيه :- إتفاقيات تؤدى لإيجاد طريقه لتمويل التجاره الخارجيه بين دولتين عن طريق فتح إعتمادات لتسويه مدفوعات الدولتين وسماح شراء الإحتياجات من الدول الأخرى بالعمله الوطنيه ومعظم هذه الاتفاقيات يكون معدل التبادل متساوى النسب وتشجع هذه الإتفاقيات الصادرات بمعدل أكبر وتنويع مصادر الصادرات وتخفيف مشكله النقد الأجنبى وحل مشكله السيوله الدوليه وتنظيم التجاره الدوليه وتصريف السلع التى يتعذر تصريفها.

إتفاقيات التجاره والدفع الثنائية:- معاهده تتم بين دولتين تنظم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير واستيراد وطريقة سداد الديون والمستحقات وفقاً ما تعبر عنة إراده الدولتين بهدف تنمية مقدار المبادلات التجارية لكل منهما وتحقيق المصالح الإقتصادية والسياسية المشتركة بينهما وأهم هذه الإتفاقيات هي:-

أ- إتفاقية التعويضات:- نوع من المقايضة تشمل التجاره من السلع فقط وتشترط ضروره تحقيق التوازن التجاري بدون عجز أو فائض في الدول الموقعة على هذه الإتفاقية.

ب- إتفاقية المقاصة:- لا يوجد فيها قيود على تسوية الحسابات وهي مرنة لتسوية الإلتزامات الدولية وتعتبر إحدى وسائل التغلب على تحويلات العملات الأجنبية بين أطراف التعاقد حيث يسمح لكل دولة إمكانية تمويل تجارتهم باستخدام عملتها المحلية.

جـ- إتفاقية الدفع:- تسمح بسلف قصيره الأجل يتم من خلالها تسوية الدين وتغطي هذه الإتفاقيات بنود ميزان المدفوعات خاصة تحركات رءوس الأموال ومن مزايا هذه الإتفاقيات أنها لا تعتمد على استخدام العملات الأجنبية في تسوية التبادل الدولي

د- الصفقات المتكافئة:- تقاضي قيمة السلع المصدره بأي وسيلة غير نقدية وتمارس معظم الدول هذا الأسلوب حيث يحقق عدة مزايا أهمها التخلص من المخزون للدولة المصدره والدولة المستورده والحصول على السيولة والتغلب على قضايا التمويل ونقص العملات الأجنبية

أنواع الصفقات المتكافئة

١- المقايضة:- مبادلة سلعه بسلعه بشكل متزامن ومتساوي في القيمة بدون أي تحويلات نقدية.

٢- إعاده الشراء:- قيام أحد الدول بتصدير آلات أو تكنولوجيا أو براءات الإختراع إلى دولة أخرى وحصولها على جزء من ناتج ذلك لما تم تصديره إليها من قبل.

٣- عمليات التجاره التحويلية:- دخول أطراف أخرى في عملية بيع السلع ويحدث عندما تكون السلعة القادمة لا تباع بسهولة في الدولة المستورده فيتم ملكية السلعة إلى دولة ثالثة وتتولى شراءها ثم بيعها لمن يرغب.

٤- الشراء المقابل:- اتفاقية نقدية موازية تقوم بمقتضاها الدولة المستورده ببيع منتجات الدولة المصدره والتي تتعهد بشراء منتجات من الدولة المستورده وذلك لتسوية قيمة الصفقات.

Subject: .... Date: / /

أسعار الصرف

نسبة التبادل بين الوحدة النقدية الوطنية والوحدات النقدية الأجنبية في وقت معين.
تمثل الوحدات النقدية قوة شرائية قانونية في كل دولة.
يتم تحديد سعر الصرف بتقاطع منحنى الطلب على العملة الأجنبية مع منحنى العرض لها.
يرتفع الطلب على العملة الأجنبية بزيادة الطلب على السلع المستوردة وتسديد القروض الأجنبية وعندما يرتفع سعر الصرف فإن قيمة العملة المحلية تنخفض بالنسبة للعملات الأجنبية ويرتفع عرض الصرف الأجنبي بزيادة التصدير وزيادة الاستثمار الأجنبي والحصول على القروض وينتج عنه انخفاض سعر الصرف ويقابله ارتفاع في قيمة العملة المحلية.

أنواع الصرف

١- سعر الصرف الرسمي :- السعر الذي تحدده السلطات النقدية في الدولة.
٢- التبادل الدولي :- يستخدم في تقييم الواردات والصادرات ويختلف عن القيمة الفعلية نظراً للاختلالات في هيكل البناء الاقتصادي للدولة.
٣- سعر الصرف الحر :- يتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب بدون تدخل السلطات النقدية وهو قليل الحدوث في الحياة العملية وتعرف أيضاً بسياسة التعويم وهو ترك سعر الصرف يتحدد طبقاً لظروف العرض والطلب وينقسم إلى التعويم الحر والتعويم غير الحر.
٤- سعر الصرف الحقيقي :- يتحدد سعر الصرف الحقيقي وفقاً لتغير القوة الشرائية لكل دولة.
٥- سعر الصرف المتوازن :- سعر الصرف الذي يحفظ ميزان المدفوعات في حالة توازن خلال فترة زمنية معينة ونحصل عليه بضرب سعر الصرف الرسمي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالدولة والقسمة على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للشركاء التجاريين

أسعار الصادرات

١- سعر تسليم المصنع :- سعر تسليم السلعة في مكان إنتاجها وبالتالي لا توجد تكاليف نقل وشحن وتأمين تقع على المستورد حتى وصولها إلى ميناء الاستيراد.
٢- تسليم جانب الباخرة :- السعر الذي يشمل السلعة حتى محاذاة السفينة ويعتبر أقل من سعر التسليم على ظهر الباخرة بمقدار التكاليف اللازمة لتحميل السلعة على ظهر السفينة ويمكن القول بأنه عبارة عن سعر السلعة شاملة تكاليف النقل حتى ميناء الشحن والتصدير.

٣- سعر تسليم على ظهر الباخرة :- سعر السلعة شاملاً تكاليف النقل في بلد المصدر وتكاليف النقل في ميناء الشحن اللازمة لوضع السلعة على ظهر السفينة وهذا السعر متعارف عليه دولياً عند تقييم قيمة الصادرات

٤- سعر تسليم البلد المستورد :- سعر السلعة يشمل كل النفقات المصاحبة للسلعة في بلد المصدر حتى وصولها إلى ميناء الاستيراد دون تكاليف التأمين عليها.

٥- سعر تسليم ميناء الاستيراد :- يشمل قيمة السلعة وتكاليف النقل والشحن والتأمين من ميناء التصدير حتى وصولها إلى ميناء الاستيراد وهذا السعر يتبع عند تقييم الواردات.

٦- سعر التسليم الشامل :- يشمل سعر السلعة شاملاً كل التكاليف التي تصرف على السلعة من وقت خروجها من أماكن الإنتاج وحتى وصولها للمشتري وهو يزيد عما قبله بمقدار تكاليف التفريغ والرسوم الجمركية في ميناء الاستيراد.

٧- السعر الاقتصادي عند المصنع :- سعر التساوي يشمل السعر الاستيرادي الحدودي إضافة إلى تكاليف التسليم من الحدود إلى مراكز الاستهلاك.

معدل التبادل الدولي

النسبة بين سعر السلعة المصدره وسعر السلعة المستورده.

طرق حسابه ⟸

١- الإجمالي :- يقيس العلاقة بين التغيرات في كمية الصادرات والواردات كل سنة وتعني زياده المعدل الإجمالي عن ١٠٠ إنه في مقابل كمية صادرات معينة يمكن الحصول على كمية أكبر من الواردات من السنة السابقة.

٢- الصافي :- يقيس العلاقة بين التغير في أسعار الصادرات والواردات وزياده المعدل الصافي عن ١٠٠ تعني أن أسعار الصادرات قد ارتفعت بالنسبة لأسعار الواردات مما يعني أن التجارة الدولية تسير في صالح الدولة.

٣- الداخلي :- يعبر عن كمية الواردات التي نحصل عليها مقابل الدخل من الصادرات.

أربحية الاقتصاد القومي من التغيرات في معدل التبادل الصافي

إذا كانت القيمة موجبة دل على تحسين أربحية الاقتصاد واتجاه صافي الموازنات التجارية لصالح الدولة وإذا كانت القيمة سالبة دل ذلك على تدهور أربحية الاقتصاد القومي واتجاه صافي الموازنات الخارجية في غير صالح الدولة.

العوامل المؤثرة على معدل التبادل الدولي

١- التنمية الإقتصادية :- يتدهور معدل التبادل الدولي نتيجة للنمو حيث يؤثر على الطلب وعلى الواردات من المعدات الرأسمالية والسلع الاستهلاكية نتيجة ارتفاع الدخول ويؤدي ذلك إلى عجز ميزان المدفوعات لفترة زمنية حتى يصل الإقتصاد لمرحلة إكتمال النمو.

٢- تغيرات الطلب :- تؤدي زيادة الطلب على الواردات إلى زيادة أسعارها مما يؤدي إلى تدهور معدل التبادل الدولي وتؤدي زيادة الطلب العالمي على صادرات هذه الدولة إلى إتجاه معدل التبادل لصالح هذه الدولة نتيجة زيادة الكميات المصدرة.

٣- مرونة الطلب :- يكون معدل التبادل الدولي في صالح الدولة التي طلبها قليل المرونة والعكس في حالة السلع التي يكون طلبها مرناً وبسبب ذلك أنه كلما زادت مرونة الطلب لسلعة دولة أخرى أدى إلى زيادة المنفق نتيجة انخفاض ثمن الوحدة.

سابعاً

ميزان المدفوعات The Balance of Payment"s

سجل محاسبي يبين كل المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي ويوضح ما للدولة عند الغير وما للغير تجاه الدولة، ويتكون من جانبين جانب دائن ويضم الإيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين ويضم المدفوعات إلى العالم الخارجي.

ويعكس كلاً من الأحوال الاقتصادية للدولة، وسعر الصرف، وتغيرات الطلب المحلي على السلع الخارجية، وتغيرات الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية، مما يمكن من متابعة مدى التطور الاقتصادي للدولة ونتائج السياسات الاقتصادية المتبعة **ولميزان المدفوعات عدة وظائف:**

سابعاً

ميزان المدفوعات The Balance of Payment"s

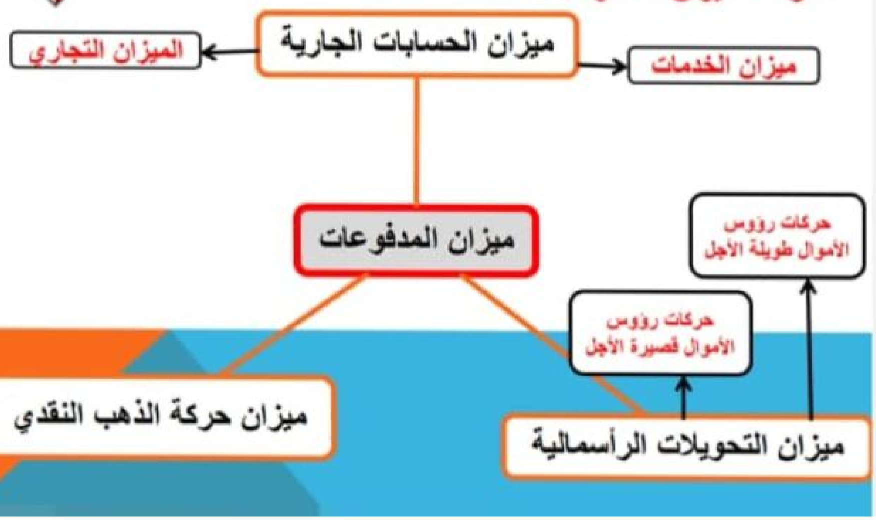
وظائف ميزان المدفوعات :

- يقدم معلومات عن درجة ارتباط الاقتصاد بالعالم الخارجي، لأن توفر البيانات لفترة طويلة يعرفنا التحولات الهيكلية للمعاملات التي مر بها الاقتصاد القومي.
- معاونة واضعي السياسة الاقتصادية، لأن الإجراءات المالية والنقدية ترتبط بحالة ميزان المدفوعات.
- البيانات التي يحتويها ميزان المدفوعات هي أداة تقييم وتفسر الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي. **ويتكون ميزان المدفوعات من:**

سابعاً

ميزان المدفوعات The Balance of Payment"s

مكونات ميزان المدفوعات



سابعاً

ميزان المدفوعات The Balance of Payment"s

وهناك ثلاث حالات لميزان المدفوعات:

إذا تساوت المتحصلات الكلية مع المدفوعات الكلية فإنه في حالة متوازن.
وإذا كانت المتحصلات أكبر من المدفوعات الكلية فإنه يحقق فائضاً.
وإذا كانت المتحصلات الكلية أقل من المدفوعات الكلية فإنه يحقق عجزاً.

سابعاً

ميزان المدفوعات The Balance of Payment"s

مكونات ميزان المدفوعات	متحصلات دائنة	مدفوعات مدينة
1- ميزان الحسابات الجارية: أ- الميزان التجاري. ب- ميزان الخدمات الخدمات بأنواعها المختلفة. السياحة	قيمة صادرات الدولة إلى الخارج قيمة ما تقدمه الدولة من خدمات للخارج. قيمة ما تقدمه الدولة من سلع وخدمات للسياح الأجانب.	قيمة واردات الدولة من الخارج قيمة ما تتقاضاه الدولة من خدمات من الخارج. قيمة ما يحصل عليه السياح الوطنين من سلع وخدمات من الخارج.
ميزان التحويلات الرأسمالية الانتقالات من جانب واحد	قيمة ما تحصل عليه الدولة من الخارج من تعويضات دولية وهبات ومنح مالية وكذلك تحويلات العاملين الوطنين بالخارج.	
حركات رءوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل	قيمة ما تصدره الدولة من صكوك للخارج خلال السنة مضافاً إليه قيمة ما يجب أن يرد غليه خلال السنة من رأس المال الوطني المستثمر أو القروض في الخارج.	قيمة ما يجب أن ترسله الدولة إلى الخارج من تعويضات دولية وهبات ومنح مالية وتحويلات الأجانب للخارج. قيمة ما تستورده الدولة من صكوك من الخارج خلال السنة مضافاً إليه قيمة ما يجب أن يرد خلال نفس السنة من رأس المال الأجنبي المستثمر أو المقرض في الداخل.
ميزان حركات الذهب	ما تصدره الدولة بضاعة سلعية أو ما يرسل منه للخارج لسداد الديون المتبقية من ميزان الحسابات الجارية وميزان عمليات رأس المال	ما تستورده الدولة بضاعة سلعية أو ما يرد للدولة لتسديد بعض الحقوق المتبقية له قبل الخارج من ميزان الحسابات وميزان راس المال.

سابعاً

ميزان المدفوعات The Balance of Payment"s

أسباب اختلال ميزان المدفوعات:

- **عوامل لا يمكن توقعها** مثل النقص المفاجئ لمحصول تصديري الناتج عن الكوارث الطبيعية أوالتغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محلياً أو خارجياً، نظرا للاختراعات الجديدة، أواكتشاف مواد أولية صناعية في الخارج تغني عن الطلب على المواد الأولية الوطنية. وقد يرجع إلى حدوث تغيرات سياسية، مثل حدوث الحروب وغيرها.
- **عوامل يمكن توقعها** ويمكن تجنبها عن طريق التدخل الحكومي، مما يؤثر على مستويات الأسعار، وبالتالي تتأثر حركة الصادرات منها والواردات إليها.
- **قيام بعض الدول بالتوسع في برامج التنمية الاقتصادية** مما يدفعها إلى استيراد آلات ومستلزمات الإنتاج اللازمة لعملية التنمية، ويتأثر ميزان المدفوعات بمستوى التطور الاقتصادي للدولة خلال مراحل النمو وانتقاله من مرحلة إلى مرحلة أكثر تقدماً.

CamScanner

سابعاً

ميزان المدفوعات The Balance of Payment"s

أسباب اختلال ميزان المدفوعات:

• سعر الصرف، إذا كان سعر الصرف في الخارج أعلى من الأسعار السائدة في الداخل ظهر عجز في ميزان المدفوعات،

وإذا كان سعر الصرف في الخارج أقل من الأسعار السائدة في الداخل ظهر فائض في ميزان المدفوعات.

•تغيرات العرض والطلب والتي تعكس توزيع الموارد الاقتصادية بين مختلف القطاعات مما ينعكس أثره على الميزة النسبية للدولة، والتجارة الخارجية.

سابعاً

ميزان المدفوعات The Balance of Payment"s

ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي:

الدول المتقدمة تكون معظم صادراتها سلع مصنعة، وتكون الواردات مواد خام وسلع غذائية. أما الدول النامية فتكون معظم صادراتها من المواد الخام، وتكون الواردات سلع مصنعة ونصف المصنعه وأحياناً بعض المواد الغذائية، وتتنوع في الصادرات كلما زادت درجة التقدم بحيث تظهر السلع المصنعة ونصف المصنعة في جانب الصادرات.

علاقة ميزان المدفوعات بالدخل القومي:

الصادرات من السلع والخدمات الوطنية تدر دخلاً للمواطنين، فيؤثر على الإنفاق القومي فهي تؤدي حصول الدولة على دخول جديدة، وبالتالي زيادة العمالة والإنتاج، والعكس صحيح.

CamScanner

أولا
- مقدمة

ثانياً
- النظام التجاري الدولي الجديد في ظل اتفاقية الجات

ثالثاً
- أهداف ومبادئ اتفاقية الجات

رابعاً
- اتفاقية الجات

خامساً
- التضخم

CamScanner

أولاً

مقدمة

يقصد بالنظام الاقتصادي: ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم بنظام يضمن حدوث نتائج محددة للاقتصاد العالمي. **وهناك عدة قضايا تدعو لبناء نظام اقتصادي جديد** مثل التجارة الدولية، والنظام النقدي الدولي، والغذاء، ومكافحة الفقر، والتصنيع، ونقل التكنولوجيا، والمحافظة على البيئة.

وشهد النظام الاقتصادي العالمي عدة تحولات خلال الفترة الاخيرة:

- **النظام النقدي الدولي:** التحول من نظام أسعار الصرف الثابتة إلى تقويم أسعار الصرف.
- **النظام المالي الدولي:** التحول من المساعدات الإنمائية الرسمية والقروض إلى الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.
- **النظام التجاري الدولي:** التحول من القيود الجمركية، إلى الحرية التجارية.

وبدأ النظام الدولي الجديد لتحقيق مزيد من التبادل التجاري .

CamScanner

ثانياً

النظام التجاري الدولي الجديد في ظل اتفاقية الجات

هدف الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) هو تمكين الدول من النفاذ إلى أسواق باقي الدول الأعضاء في الاتفاقية بما يحقق التوازن بين حماية الإنتاج المحلي واستقرار التجارة الدولية.

ولتحقيق هذا الهدف دخلت أكثر من 100 دولة في عدة جولات من المفاوضات التي بدأت في 1947 وانتهت في 1994 بإعلان قيام **منظمة التجارة العالمية**، واتجاه الاقتصاد الدولي نحو الحرية التجارية من خلال تحرير التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات والملكية الفكرية والأدبية والفنية.

وسوف نركز علي نشأة اتفاقية الجات، والاتفاقيات التي تم التوصل اليها، والالتزامات الناتجة عن تلك الاتفاقات بالنسبة لمصر في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات.

CamScanner

ثانيا

النظام التجاري الدولي الجديد في ظل اتفاقية الجات

نبذة تاريخية عن اتفاقيات الجات:

في 1947 وقعت 23 دولة على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وبدأ سريانها في عام 1948، وتضمنت أحكام خاصة بتحرير التجارة الدولية.
ثم تم عقد العديد من المفاوضات التجارية أهمها ما يلي:

(1) جولة مفاوضات ديلون (1960-1962)

(2) جولة مفاوضات جون كنيدى (1962-1967)

(3) جولة مفاوضات طوكيو (1973- 1979)

وهي أول مشاركة للدول العربية وانتهت بالموافقة علي تخفيض الرسوم الجمركية للواردات الصناعية والزراعية، وبدأ تطبيقها 1980 ونتج عنها بعض الاتفاقيات :

اتفاق الدعم والرسوم التعويضية: يلتزم الأعضاء بأن سياسة الدعم لا تعوق التجارة الدولية.

ثانيا النظام التجاري الدولي الجديد في ظل اتفاقية الجات

(4) جولة مفاوضات أورجواي (1986-1993):

▪ استغرقت 8 سنوات بدأت 1986 وانتهت 1993، وتم التوقيع عليها في مراكش بانضمام 117 دولة وشاركت الدول النامية بشكل فعال، وبلغ عدد الدول النامية المشاركة حوالي 87 دولة.

▪ وقد انتهت بعدة نتائج أهمها:

1- إنشاء منظمة التجارة العالمية :

الإطار المؤسسي الذي يحتوي كل الاتفاقيات لتسوية المنازعات التجارية بين الدول، ومراقبة سياساتها التجارية، وتعمل مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي لتنفيذ معالم النظام الاقتصادي الجديد.

CamScanner

2- إنشاء آلية لتسوية المنازعات الاقتصادية ومراجعة السياسات:

▪ وتشمل قواعد تسوية المنازعات بين أعضاء المنظمة، وإدارة هذه القواعد للتسوية ويجتمع الجهاز كلما دعت الضرورة للقيام بمهامه خلال الفترات الزمنية المنصوص عليها. **وتتم عملية تسوية المنازعات على مراحل:**

أ- مرحلة المشاورات والمصالحة: تتقدم الدولة المدعية بطلب عقد مشاورات مع الدولة المدعى عليها.

ب- مرحلة تشكيل هيئة التحكيم: تشكل من 3 : 5 أفراد حكوميين أو غير حكوميين من ذوي الخبرة والكفاءة.

ج- مرحلة مداولات هيئة التحكيم: تكون المداولات سرية، ويقدم تقرير نهائي لجهاز تسوية المنازعات.

CamScanner

ثانيا

النظام التجاري الدولي الجديد في ظل اتفاقية الجات

قواعد اتخاذ القرارات وقبول العضوية بمنظمة التجارة العالمية:

يتم اتخاذ القرارات في المنظمة بإجماع الآراء، وعند تعذر ذلك يُعرض القرار للتصويت، وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات. فمثلاً القرارات المتعلقة بتفسيرات الاتفاقيات تتخذ القرارات بالأغلبية، والقرارات المتعلقة باقتراحات تعديل الاتفاقيات، تتم على مرحلتين كما يلي:

أ- مرحلة اقتراح التعديل بالأغلبية ويكون التعديل ملزماً للأعضاء.

ب- مرحلة إقرار التعديل بالأغلبية ليكون ملزماً للأعضاء خلال فترة معينة أو الانسحاب من عضوية المنظمة.

وتنقسم العضوية بالمنظمة الي نوعين:

العضوية الأصلية.

العضوية بالانضمام.

CamScanner

ثانيا

النظام التجاري الدولي الجديد في ظل اتفاقية الجات

قواعد اتخاذ القرارات وقبول العضوية بمنظمة التجارة العالمية:

يتم اتخاذ القرارات في المنظمة بإجماع الآراء، وعند تعذر ذلك يُعرض القرار للتصويت، وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات. فمثلاً القرارات المتعلقة بتفسيرات الاتفاقيات تتخذ القرارات بالأغلبية، والقرارات المتعلقة باقتراحات تعديل الاتفاقيات، تتم على مرحلتين كما يلي:

أ- مرحلة اقتراح التعديل بالأغلبية ويكون التعديل ملزماً للأعضاء.

ب- مرحلة إقرار التعديل بالأغلبية ليكون ملزماً للأعضاء خلال فترة معينة أو الانسحاب من عضوية المنظمة.

وتنقسم العضوية بالمنظمة الى نوعين:

العضوية الأصلية.

العضوية بالانضمام.

CamScanner

ثانيا

النظام التجاري الدولي الجديد في ظل اتفاقية الجات

العضوية الأصلية: أن تكون الدولة طرفاً في جات 1947 حتى إنشاء المنظمة 1995 وقبلت الاتفاقيات الأخرى.

العضوية بالانضمام: للدول التي طلبت الانضمام بعد سريان إنشاء المنظمة، ويشترط أن تتمتع الدولة باستقلال في إدارة علاقتها التجارية الخارجية.

CamScanner

ثالثاً

• أهداف ومبادئ اتفاقية الجات

تهدف اتفاقية الجات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف :

- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء.
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
- زيادة الدخل القومي الحقيقي.
- تنشيط الطلب الفعال.
- تشجيع انتقال رؤوس الأموال، لما يترتب عليها من زيادة الاستثمارات العالمية.
- سهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية.
- خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
- إقرار المفاوضات التجارية، بالإضافة إلى حل المنازعات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الدولية.

CamScanner

ثالثاً

• أهداف ومبادئ اتفاقية الجات

تضمنت اتفاقية الجات مجموعة من المبادئ هي:

➢ **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** تنص المادة الأولى على ضرورة منح كل الاطراف، جميع المزايا الممنوحة للبلاد الأخري، وتم استثناء الدول التالية في الحالات التالية:

- الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة حتى تقوى على المنافسة العالمية.
- العلاقات التفضيلية بين الدول المتقدمة ومستعمراتها قديماً.
- التكتلات الاقتصادية مثل: السوق الأوربية المشتركة، اوالعربية المشتركة.

وهناك بعض المزايا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية وهي:

- ✓ مبدأ المساواة في المعاملة.
- ✓ توحيد المساواة في ظروف المنافسة، وتوحيد التعريفات الجمركية.
- ✓ توسيع المبادلات التجارية الدولية وتخفيض قيود عمليات التجارة.